



تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على  
التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2020-2023)  
(دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)

رسالة

مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال

إعداد

شمساء بنت سعيد بن سالم البلوشية

إشراف الدكتور

هائل طشطوش

2025م / 1446هـ



تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على  
التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2020-2023)  
(دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)

رسالة

مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال

إعداد

شمساء بنت سعيد بن سالم البلوشية

إشراف الدكتور

هائل طشطوش

2025م / 1446هـ

## الإجازة

تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية

الاقتصادية خلال الفترة (2020-2023)

(دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)

إعداد الطالبة: شمساء بنت سعيد بن سالم البلوشية

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/5/15م وتم إجارتها

المشرف: الدكتور هائل طشطوش

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
1- الدكتور / هائل طشطوش (مشرف الرسالة)	.....
2- الدكتورة / رقية البدارين (مناقشاً خارجياً)	.....
3- الدكتور / خالد ماضي (مناقشاً داخلياً)	.....
4- الدكتور / محمد بطور (محكم)	.....

## إقرار الباحثة

أقر بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة تم تحديدها مصدرها العلمي وأن محتوى الرسالة غير مقدم للحصول على درجة علمية أخرى، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الباحثة:

الاسم: شمساء بنت سعيد البلوشية

التوقيع: .....

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقٍ منه وفضله علي قد أنجزت هذه الرسالة العلمية أخص بالشكر الجزيل عائلتي الكريمة التي كانت خير سند وخير عون لي في كل مراحل حياتي، كما أتوجهة بخالص الشكر والتقدير لدكتورتي مشرف الرسالة / هائل طشطوش، على سعة صدره خلال إعداد الرسالة وعلى ما قدمه من نصح وتوجيه للخروج بأفضل النتائج، وأشكر كل من علمني حرفاً خلال فترة الدراسة وللطاقم الإداري والتعليمي بالجامعة، وممته جداً لجهة عملي على تسهيلاتهما المقدمة خلال فترة طلب العلم، ولا أنسى أن أعبر عن شكري لأصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل لوقفهم جانبي خلال هذه المسيرة، وأشكر جميع من وقف معي بالدعاء والتشجيع.

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023، مع التركيز على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات. تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات حول فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي، والتحديات التي واجهت تنفيذها، ومساهمة الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ هذه السياسات.

حيث تشير الإحصائيات في تقرير الوضع الإقتصادي للدولة للنتائج المحلي في عام 2022 بلغت 43 مليار ريال عماني، مقارنة بإنخفاض المعدل لعام 2023 إلى 41.8 مليار ريال عماني. كما يشير التقرير بأن الأنشطة النفطية انخفضت في عام 2023 إلى 21.8 مليار ريال عماني مقارنة بالعام السابق الذي وصل إلى 14.9 مليار ريال عماني.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وتستخدم بيانات من مصادر أولية ومصادر ثانوية. يغطي الإطار النظري مفاهيم السياسات الحكومية وأهميتها في التنمية الاقتصادية، ونظريات التنمية الاقتصادية، ودور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في سلطنة عمان.

ومن أهم النتائج أهمية تطوير السياسات الحكومية بما يتماشى مع التحديات الاقتصادية المعاصرة، وضرورة مرونتها وقدرتها على التكيف، ودورها في تنفيذ هذه السياسات وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية، التنمية الاقتصادية، سلطنة عُمان، الأمانة العامة لمجلس المناقصات، التنوع الاقتصادي.

## Abstract

This study aims to analyze the impact of government policy development in the Sultanate of Oman on economic development during 2020-2023, focusing on the role of the General Secretariat of the Tender Board. It seeks to answer questions about the effectiveness of economic policies in achieving economic diversification, challenges faced in their implementation, and the contribution of the General Secretariat of the Tender Board in implementing these policies.

Statistics in the state economic status report indicate that Gross Domestic Product (GDP) in 2022 amounted to OMR 43 billion, compared to a decrease in the rate for 2023 to OMR 41.8 billion. The report also indicates that oil activities decreased in 2023 to 21.8 billion, compared to in the previous year, it reached to OMR 14.9 billion.

The study relies on a descriptive and analytical approach and uses data from primary and secondary sources. The theoretical framework covers concepts of government policies and their importance in economic development, theories of economic development, and the role of the General Secretariat of the Tender Board in Oman.

The most important results is the importance of developing government policies in line with contemporary economic challenges, and the need for flexibility and adaptability. It also emphasizes the pivotal role of the General Secretariat of the Tender Board in implementing these policies, enhancing government spending efficiency, and encouraging private sector participation in development projects.

Keywords: government policies, economic development, Sultanate of Oman, General Secretariat of the Tender Board, economic diversification.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
هـ	شكر وتقدير
و	ملخص الدراسة
ح	قائمة المحتويات
ك	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
1	الفصل الأول: إشكالية الدراسة وأهميتها
1	1.1 المقدمة
3	1.2 مشكلة الدراسة
4	1.3 أسئلة الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
6	1.5 فرضيات الدراسة
6	1.6 أهمية الدراسة
7	1.7 حدود الدراسة
8	1.8 مصطلحات الدراسة
8	1.9 أنموذج الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	2.1 المقدمة
10	2.2 المبحث الأول: السياسات الحكومية

29	المبحث الثاني: دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في التنمية الإقتصادية في السلطنة	2.3
47	الدراسات السابقة والتعقيب عليها	2.4
53	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
53	منهج الدراسة	3.1
54	مجتمع الدراسة	3.2
54	عينة الدراسة	3.3
57	أداة جمع البيانات	3.4
59	صدق أداة الدراسة	3.5
64	الثبات	3.6
66	الفصل الرابع: عرض النتائج	
67	التحليلات الأولية	4.1
78	الإحصاءات الوصفية	4.2
78	اختبار فرضيات الدراسة	4.3
91	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	
91	النتائج	
102	التوصيات والمقترحات	
107	قائمة المصادر المراجع	
107	المراجع العربية	
110	المراجع الأجنبية	

111	مواقع الأترنت
قائمة الملاحق	
112	ملحق (1): قائمة بأسماء المحكمين
113	ملحق (2): رسالة تحكيم الإستبانة
114	ملحق (3): الإستبانة قبل التحكيم
117	ملحق رقم (4): الإستبانة في صورتها النهائية

## قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
55	جدول (1-3) لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع
55	جدول (2-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي
56	جدول (3-3) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة
59	جدول (4-3) مقياس ليكرت الخماسي
59	الجدول (5-3) يوضح درجة الإستجابة
61	جدول رقم (6-3) أبعاد وفقرات الأداة
61	جدول رقم (7-3) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور تطوير السياسات الحكومية مع أبعاده
62	جدول رقم (8-3) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور تطوير السياسات الحكومية
63	جدول رقم (9-3) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور دور الأمانة لمجلس المناقصات مع أبعاده
63	جدول رقم (10-3) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات
65	جدول رقم (11-3) قيمة الاتساق الداخلي لمعامل ألفا كرونباخ أبعاد الدراسة
68	جدول رقم (1-4) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة
69	جدول (2-4) تقدير النسبة المئوية لمتوسط تشجيع القطاع الخاص للمحورين وتقديرها
69	جدول رقم (3-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة ككل
70	جدول (4-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبُعد السياسات المالية والنقدية كأحد أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات
72	الجدول (5-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبُعد تنويع الاقتصاد في السياسات الحكومية كأحد أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات

73	الجدول (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد بيئة الأعمال والاستثمار كأحد أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات
74	الجدول (4-7): الفقرات المتعلقة لأبعاد المتعلقة بـمحور تطوير السياسات الحكومية
75	الجدول (4-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد كفاءة وشفافية المناقصات كأحد أبعاد محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات
76	الجدول (4-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد تشجيع القطاع الخاص كأحد أبعاد محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات
77	الجدول (4-10): الفقرات المتعلقة لأبعاد المتعلقة بـمحور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات
78	جدول (4-11): نسبة اسهام تطوير السياسات الحكومية في معدلات النمو في الناتج المحلي للاقتصاد العماني خلال الفترة (2020 م - 2023 م)
79	الجدول (4-12) مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد خلال الفترة (2020 م - 2023 م)
80	جدول (4-13): حجم الاستثمارات المباشر في كافة المجالات خلال الفترة (2020 م - 2023 م)
81	الجدول (4-14) مؤشر التنافسية الدولية لسلطنة عمان.
83	جدول رقم (4-15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الهرمي لتطوير السياسات الحكومية على تنمية الاقتصاد العُماني.
84	جدول (4-16) العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي
85	جدول رقم (4-17) أثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي
86	جدول رقم (4-18) العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد
87	جدول رقم (4-19) أثر تطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد
88	جدول (4-20) العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية
89	جدول رقم (4-21) أثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي

## قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع
8	الشكل (1-1) أنموذج الدراسة
33	الشكل (1-2) التدفقات الصافية من متوسط حصة إجمالي بين (2015 و 2019)
36	شكل (2-2) هيكل الأمانة العامة لمجلس
44	شكل (3-2) خطة التوازن المالي
55	شكل (1-3) يوضح النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع
56	شكل (2-3) يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي
57	شكل (3-3) يوضح النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة
71	شكل (1-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات لمحاور الدراسة

## الفصل الأول

### (مشكلة الدراسة وأهميتها)

#### (1.1) مقدمة

تلعب لسياسات الحكومية دورًا محوريًا في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية لأي دولة. وفي سلطنة عُمان، شهدت السنوات الأخيرة جهودًا حثيثة من قبل الحكومة لتطوير وتحديث السياسات الاقتصادية بهدف تعزيز النمو المستدام وتنويع مصادر الدخل. وتعد الفترة من 2020 إلى 2023 مرحلة مفصلية في مسيرة التنمية العُمانية، حيث واجهت السلطنة تحديات جمة على صعيد الاقتصاد الكلي، لا سيما في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط العالمية. (عوض، 2020)

في هذا الإطار، برزت أهمية تبني سياسات اقتصادية مرنة وفعالة قادرة على التكيف مع المتغيرات وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة. وقد اتخذت الحكومة العُمانية خطوات جادة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وترشيد الدعم وتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال التركيز على قطاعات وإعدادة مثل السياحة والصناعة والخدمات اللوجستية، كما تم إطلاق برامج إصلاحية طموحة، على غرار "خطة التوازن المالي" و"رؤية عُمان 2040"، بهدف تحقيق الاستدامة المالية وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار (البوسعيدي، 2022).

تجدر الإشارة إلى أن تطوير السياسات الحكومية في عُمان خلال الفترة 2020-2023 قد تأثر بشكل كبير بالتحويلات العالمية في مجال الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا. فقد سعت السلطنة إلى مواكبة هذه التطورات من خلال تبني استراتيجيات طموحة للتحويل الرقمي، شملت قطاعات حيوية مثل الخدمات الحكومية والتعليم والصحة. وقد انعكس هذا التوجه على عمل الأمانة العامة لمجلس

المناقصات، حيث تم تطوير منصات إلكترونية متطورة لإدارة المناقصات وتعزيز الشفافية في عمليات الشراء الحكومي (الهاشمي، 2021).

هذا التحول الرقمي ساهم في تحسين كفاءة الإجراءات حيث شهدت الفترة 2020-2023 تركيزاً متزايداً على مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الأخضر في صياغة السياسات الحكومية العُمانية. فقد تبنت السلطنة استراتيجيات طموحة للتنويع الاقتصادي مع مراعاة الأبعاد البيئية، مثل تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة وتقنيات إدارة المياه المستدامة. وقد انعكس هذا التوجه على عمل الأمانة العامة لمجلس المناقصات من خلال إدراج معايير الاستدامة البيئية في تقييم العطاءات للمشاريع الكبرى، مما ساهم في تعزيز التزام القطاع الخاص بالممارسات الصديقة للبيئة وتحفيز الابتكار في مجالات الاقتصاد الأخضر (وزارة البيئة والشؤون المناخية، 2023).

وفي قلب هذه الجهود التنموية، يبرز دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات كأحد أهم الأذرع التنفيذية للسياسات الحكومية في مجال الاستثمار والمشاريع، فمن خلال الإشراف على عمليات طرح وترسية العقود الحكومية، يساهم المجلس في ضمان الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص، فضلاً عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى ( [/https://omanplatform.net](https://omanplatform.net) ).

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023، مع التركيز بشكل خاص على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في هذا الصدد وذلك من خلال استعراض أبرز التطورات والإنجازات والتحديات، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها مستقبلاً في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعود بالنفع على المواطن العُماني وتعزز مكانة السلطنة إقليمياً ودولياً.

## (1.2) مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تحليل وتقييم تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023، مع التركيز بشكل خاص على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة العُمانية لتطوير وتحديث سياساتها الاقتصادية، إلا أن هناك حاجة ملحة لتقييم مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها السلطنة خلال هذه الفترة، بما في ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط العالمية. كما أن هناك ضرورة لدراسة مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

فقد أدت جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في عُمان، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8% في عام 2020 كما ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 17.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، مقارنة بنسبة 7.1% في عام 2019. هذه التحديات أبرزت الحاجة الملحة لتنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. لذا، هناك ضرورة لدراسة مدى نجاح السياسات الحكومية في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام. (التقرير السنوي، البنك المركزي العماني، مسقط 2020).

وبحسب بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، انخفضت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 62.2% في عام 2019 إلى 59.6% في عام 2020، كما تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عُمان بنسبة 19.2% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وإنعكاساً على ذلك فيما يتعلق بالأمانة العامة لمجلس المناقصات، فقد انخفضت قيمة المناقصات التي طرحتها

الأمانة من 2.2 مليار ريال عُماني في عام 2019 إلى 1.6 مليار ريال عُماني في عام 2020، بانخفاض نسبته 26%3. هذا الانخفاض يعكس تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة على حجم الإنفاق الحكومي والمشاريع التنموية. (الأمانة العامة لمجلس المناقصات، التقرير السنوي 2020، مسقط.)

وهذه الإحصائيات تسلط الضوء على التحديات الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها سلطنة عُمان خلال الفترة 2020-2023، وتبرز الحاجة الملحة لتطوير السياسات الحكومية بما يعزز التنوع الاقتصادي ويحفز النمو المستدام. كما تؤكد على الدور المحوري للأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ هذه السياسات وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي. (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، مؤشرات الحسابات القومية 2020، مسقط.)

هذا يثير تساؤلات حول كفاءة الإنفاق الحكومي وقدرة الأمانة على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. تبلورة مشكلة الدراسة في مجموعة من الأسئلة.

### (1.3) أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي:

ما هو تأثير تطوير السياسات الحكومية على مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة 2020-2023، بالتطبيق على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات؟

الأسئلة الفرعية:

1- كيف تؤثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو؟

2- إلى أي مدى يؤثر تطوير السياسات الحكومية على حجم الإستثمارات؟

3- كيف انعكس تطوير السياسات الحكومية على ترتيب سلطنة عُمان في مؤشرات التنافسية

الدولية الرئيسية؟

4- ما هو تأثير الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لمجلس المناقصات على كفاءة

الإنفاق الحكومي ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية؟

#### (1.4) أهداف الدراسة:

1- تقييم وتحليل تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية

خلال الفترة (2020 - 2023)، مع التركيز بشكل خاص على دور الأمانة العامة

لمجلس المناقصات في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي.

2- قياس وتحليل أثر السياسات الحكومية المطورة على معدلات النمو في الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي، وتقييم فعاليتها في التعامل مع التحديات الاقتصادية الناجمة عن

جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط.

3- دراسة وتقييم مدى نجاح السياسات الحكومية المطورة في جذب وتعزيز تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر إلى سلطنة عُمان، وتحليل العوامل المؤثرة على حجم هذه التدفقات.

4- رصد وتحليل التغيرات في ترتيب سلطنة عُمان ضمن مؤشرات التنافسية الدولية الرئيسية،

وتحديد مدى فعالية السياسات الحكومية المطورة في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز

القدرة التنافسية للاقتصاد العُماني.

5- تقييم دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحليل

أثر إجراءاتها على مستوى مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية، مع تقديم

توصيات لتطوير أدائها.

## (1.5) الفرضيات:

### الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على التنمية الاقتصادية في السلطنة.

### الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية على مؤشرات التنافسية الدولية.

## (1.6) أهمية الدراسة:

### الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الآتي:

- 1- تقديم تحليلاً شاملاً وعميقاً لتأثير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية في عُمان، مما يسهم في إثراء المكتبة العربية في مجال الاقتصاد السياسي والتنمية.
- 2- تسد فجوة في الأدبيات الحالية من خلال توفير دراسة تحليلية حديثة عن دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ السياسات الحكومية.

- 3- تساهم الدراسة في تعميق الفهم لآليات التنويع الاقتصادي وتحدياته.
- 4- توفر أساساً علمياً لتقييم مدى نجاح الاستراتيجيات الوطنية مثل "خطة التوازن المالي" و"رؤية عُمان 2040" في تحقيق أهدافها.

الأهمية العملية: (تطبيقية)

تتجلى الأهمية العملية للدراسة في الآتي:

- 1- تقديم رؤى وتوصيات قيّمة لصانعي القرار لتحسين فعالية السياسات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة.
- 2- توفر تقييماً موضوعياً لأداء الأمانة العامة لمجلس المناقصات، مما قد يساعد في تطوير آليات عمله وتحسين كفاءته.
- 3- تساهم الدراسة في تحديد أفضل الممارسات لإدارة عمليات التناقص، مما يمكن الاستفادة منه في تطوير الأداء الحكومي.
- 4- تقدم دروساً مستفادة يمكن تطبيقها في دول أخرى تسعى لتحقيق التنويع الاقتصادي وتطوير سياساتها الحكومية.

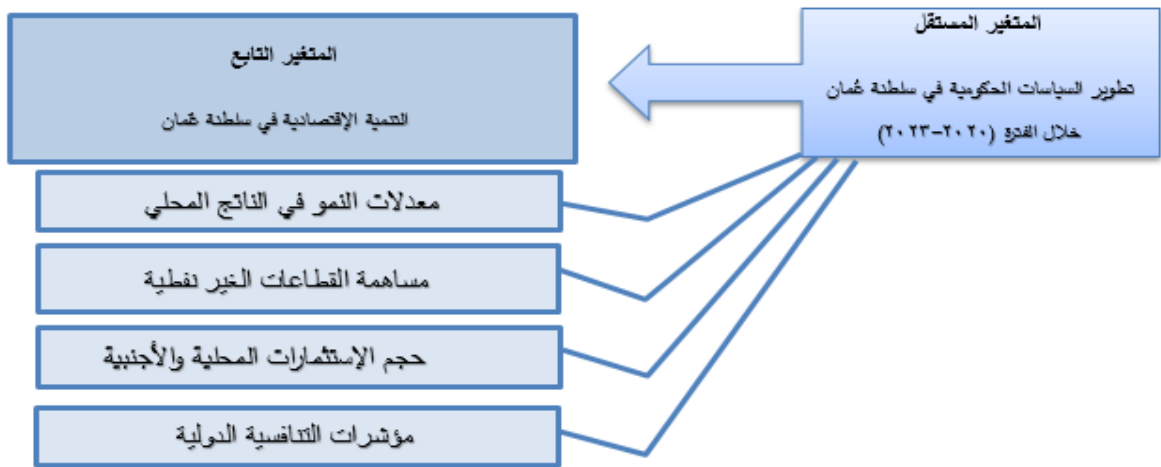
### (1.7) حدود لدراسة:

1. الحدود الزمنية: (2020 - 2023).
2. الحدود المكانية: الأمانة العامة لمجلس المناقصات في سلطنة عُمان.
3. الحدود البشرية: تطبق على موظفي الأمانة العامة لمجلس المناقصات في سلطنة عُمان.
4. الحد الموضوعي: دراسة أثر تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية.

## (1.8) مصطلحات الدراسة:

- 1- السياسات الحكومية: هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهداف معينة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (الزعبي، 2018)
- 2- التنمية الاقتصادية: عملية تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال زيادة الإنتاج والدخل وتحسين مستوى المعيشة. (تودارو وسميث، 2015)
- 3- التنوع الاقتصادي: استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد وتطوير قطاعات متعددة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. (الرميحي، 2020)
- 4- الأمانة العامة لمجلس المناقصات: مؤسسة حكومية مسؤولة عن إدارة وتنظيم المناقصات الحكومية لضمان الشفافية والكفاءة في تنفيذ المشاريع العامة. (موقع المناقصات العماني، 2019)
- 5-

## (1.8) أنموذج الدراسة:



الشكل (1-1): أنموذج الدراسة

## خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، تم تسليط الضوء على أهمية دراسة تأثير تطوير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان خلال الفترة 2020-2023. تم تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، مع التركيز على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ هذه السياسات. كما تم توضيح أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية، حيث تسعى إلى سد فجوة في الأدبيات الحالية وتقديم رؤى وتوصيات قيّمة لصانعي القرار.

تم تحديد حدود الدراسة الزمنية والمكانية والبشرية والموضوعية، مما يوفر إطارًا واضحًا لنطاق البحث.

هذا الفصل يؤسس لأهمية الموضوع ويمهد الطريق للتحليل المعمق في الفصول اللاحقة.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### (2.1) مقدمة:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بتأثير تطوير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، مع التركيز بشكل خاص على الفترة 2020-2023 ينقسم الفصل إلى مبحثين رئيسيين: الأول يستعرض مفهوم وأهمية السياسات الحكومية في التنمية الاقتصادية، واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في عُمان أما المبحث الثاني فيركز على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ هذه السياسات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

#### (2.2) المبحث الأول: السياسات الحكومية

##### (2.2.1) تمهيد

تلعب السياسات الحكومية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان فقد اتخذت الحكومة العُمانية العديد من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وذلك في إطار رؤيتها الطموحة لتحقيق اقتصاد مستدام ومزدهر. (البوسعيدي، 2022)

يتناول هذا المبحث السياسات الحكومية والتنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، حيث يستعرض المطلب الأول مفهوم السياسات الحكومية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويتطرق الفرع

الأول إلى تعريف السياسات الحكومية وأنواعها المختلفة، بينما يسلط الفرع الثاني الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه هذه السياسات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أما الفرع الثالث، فيبرز أهمية تطوير السياسات الحكومية بما يتماشى مع المتغيرات والتحديات الاقتصادية المعاصرة.

### (2.2.2) السياسات الحكومية في التنمية الاقتصادية:

تلعب السياسات الحكومية دوراً محورياً في توجيه مسار التنمية الاقتصادية في أي دولة، فهي تمثل الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية. وتتنوع هذه السياسات لتشمل السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات سوق العمل وغيرها .

وتختلف عملية صنع السياسات الحكومية العامة من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسي كونه المحدد الهام للشكل المؤسسي للوحدة السياسية، إلى جانب طبيعة النظام الاقتصادي والأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي كالقيم التي تؤمن بها الشرائح المجتمعية داخل الدولة بما فيها العادات والتقاليد، وتختلف القوى المجتمعية من دولة لأخرى تبعاً إلى دور الهيئات أو الجماعات الرسمية وغير الرسمية فهي متباينة بالمقارنة مع معظم الدول النامية. (المقداد، 2020)

### (2.2.3) تعريف السياسات الحكومية وأنواعها:

تعرف السياسة الحكومية أو السياسة العامة في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Public policy) ، وهي عبارة عن نظام معين تسعى الحكومة المحلية في الدولة إلى تطبيقها، والتحقق من التزام الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات، وأيضاً تُعرف السياسة العامة بأنها برنامج عمل حكوميّ يحتوي على مجموعة من القواعد، والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع، ومن التعريفات الأخرى للسياسة

العامة: هي مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تسعى الحكومة إلى تنفيذ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات، وقد تشمل السياسة العامة تقديم مجموعة من الفوائد العامة، مثل: توفير طرق نقل مناسبة مما يساهم في تقديم العديد من الخدمات للمجتمع. ([/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com))

ويمكن تعريف السياسات الحكومية بأنها: مجموعة الخطط والبرامج والإجراءات والقوانين التي تضعها الحكومة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة وتُعرف أيضا على أنها: مجموعة الأنشطة (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، السلوك) التي تختارها الحكومات من خلال إدارتها للمجتمعات بناء على تلك التعريفات يمكن أن نستنتج خصائص السياسات العامة وهي: (اندرسون، 2018)

#### 1- الشمولية وتحقيق المصلحة العامة:

تتميز السياسة العامة بسعيها لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بأكمله. فهي لا تقتصر على فئة معينة أو شريحة محددة، بل تهدف إلى تلبية احتياجات جميع المواطنين وضمان حقوقهم وهذه الخاصية تعزز الترابط الاجتماعي وتقلل من التفاوتات بين مختلف فئات المجتمع على سبيل المثال، تهدف السياسات الصحية العامة إلى توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين بغض النظر عن مستواهم الاقتصادي أو الاجتماعي، مما يضمن مجتمعا أكثر صحة وإنتاجية.

#### 2- الاعتماد على إجراءات مدروسة ومنهجية:

تستند السياسة العامة إلى مجموعة من الإجراءات المدروسة والمنهجية التي تم تصميمها بعناية لتحقيق أهدافها. هذه الإجراءات تمر بمراحل متعددة تشمل التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم هذه المنهجية تضمن فعالية السياسات وقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة. على سبيل المثال، تعتمد

السياسات التعليمية على دراسات وأبحاث مستفيضة لتحديد أفضل الممارسات التربوية وتطبيقها في المناهج الدراسية، مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتطوير مهارات الطلاب.

### 3- الاستغلال الأمثل للموارد:

تسعى السياسة العامة إلى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، سواء كانت بشرية أو طبيعية أو صناعية وهذا الاستغلال الأمثل للموارد يضمن تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية. الدول التي تنجح في إدارة مواردها بشكل فعال من خلال سياساتها العامة تحقق معدلات نمو أعلى وتنمية مستدامة على سبيل المثال، تهدف سياسات الطاقة في بعض الدول إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يساهم في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

### 4- التكامل المؤسسي:

تعتمد السياسة العامة على التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات الحكومية. كل مؤسسة تكلف بمهام ووظائف محددة تساهم في تنفيذ السياسة العامة بشكل متكامل. هذا التكامل المؤسسي يعزز فعالية السياسات ويقلل من التداخل والازدواجية في الجهود. على سبيل المثال، تتطلب السياسات البيئية تعاوناً وثيقاً بين وزارات البيئة والصناعة والزراعة لضمان تنفيذ فعال للوائح البيئية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الهواء والماء وحماية التنوع البيولوجي.

### 5- المعيارية والقابلية للقياس:

تعتمد أهداف السياسة العامة على معايير محددة وقابلة للقياس. هذه المعايير توفر أدوات لتقييم مدى نجاح السياسات في تحقيق أهدافها، وجود معايير واضحة يسهل عملية المتابعة والتقييم ويساعد في تحسين السياسات بشكل مستمر. على سبيل المثال، تستخدم السياسات الاقتصادية مؤشرات مثل

معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة لقياس فعاليتها، مما يمكن صانعي القرار من تعديل السياسات بناءً على النتائج المحققة . ([/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)).

هذه الخصائص مجتمعة تجعل السياسة العامة أداة فعالة لتحقيق أهداف الدولة وتلبية احتياجات المواطنين. من خلال التخطيط الدقيق، والتنفيذ المنهجي، والتقييم المستمر، تستطيع الحكومات تحسين جودة الحياة لمواطنيها وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف المجالات وتتنوع السياسات الحكومية إلى عدة أنواع، أهمها: ( الحسين ،2018 )

#### 1- السياسات المالية:

تعتبر السياسات المالية من أهم أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي. وتشمل هذه السياسات قرارات الحكومة المتعلقة بالإففاق العام والضرائب والدين العام، فمن خلال زيادة الإففاق الحكومي، يمكن تحفيز الطلب الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في أوقات الركود أما تخفيض الضرائب فيمكن أن يزيد من الدخل المتاح للأفراد والشركات، مما يشجع على الاستهلاك والاستثمار.

ان الهدف الرئيسي من السياسات المالية هو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار. فعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، قد تلجأ الحكومة إلى سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإففاق أو خفض الضرائب، وفي المقابل عندما يكون هناك تضخم مرتفع قد تتبنى سياسة مالية انكماشية عبر خفض الإففاق أو زيادة الضرائب، كما تلعب إدارة الدين العام دوراً مهماً في السياسة المالية لضمان استدامة المالية العامة على المدى الطويل. (شيخ، 2020)

## 2- السياسات النقدية:

تُعد السياسات النقدية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على الاقتصاد وتمثل هذه السياسات في التحكم بعرض النقود وأسعار الفائدة في الاقتصاد. فمن خلال تغيير سعر الفائدة الرئيسي، يمكن للبنك المركزي التأثير على تكلفة الاقتراض في الاقتصاد ككل كما يمكنه التحكم في كمية النقود المتداولة من خلال عمليات السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك وتهدف الى تحقيق الاستقرار السعري والحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر. فعندما يكون التضخم مرتفعاً، قد يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية انكماشية برفع أسعار الفائدة لتقليل الإقراض والاستهلاك. وفي حالات الركود، قد يتبنى سياسة نقدية توسعية بخفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار، كما تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في استقرار سعر الصرف وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. (العجاتي، 2018)

## 3- السياسات التجارية:

تشير السياسات التجارية إلى مجموعة الإجراءات والقوانين التي تتخذها الحكومة لتنظيم التجارة الدولية. وتشمل هذه السياسات فرض التعريفات الجمركية على الواردات، وضع حصص استيراد، تقديم دعم للصادرات، وتنظيم المعايير الفنية للمنتجات المستوردة. الهدف الرئيسي من هذه السياسات هو حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق العالمية.

وتلعب السياسات التجارية دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة، فمن خلال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، تسعى الحكومات إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وتحسين شروط التبادل التجاري، كما تستخدم هذه السياسات أحياناً كأداة للضغط السياسي أو

الاقتصادي على الدول الأخرى ومع ذلك، فإن التوجه العالمي نحو تحرير التجارة قد أدى إلى تقليص استخدام بعض أدوات السياسة التجارية التقليدية، مع التركيز أكثر على تحسين البيئة التنظيمية وتسهيل التجارة. (العجاتي، 2018)

#### 4- سياسات سوق العمل:

تهدف سياسات سوق العمل إلى تحسين أداء سوق العمل وزيادة فرص التوظيف وتقليل البطالة، وتشمل هذه السياسات مجموعة واسعة من الإجراءات مثل برامج التدريب المهني، خدمات التوظيف العامة، دعم إنشاء المشاريع الصغيرة، وتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، كما تتضمن سياسات الحماية الاجتماعية مثل التأمين ضد البطالة وبرامج الدعم للعاطلين عن العمل كما تلعب سياسات سوق العمل دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتحسين مستويات المعيشة فمن خلال تحسين مهارات القوى العاملة، يمكن زيادة إنتاجية العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، كما تساعد هذه السياسات في معالجة مشكلة عدم تطابق المهارات بين متطلبات سوق العمل ومؤهلات الباحثين عن عمل وفي ظل التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي، تزداد أهمية سياسات سوق العمل في مساعدة العمال على التكيف مع المتطلبات المتغيرة للوظائف وضمان انتقال سلس بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. (Card, 2018)

#### (2.2.4) دور السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

للسياسات الحكومية دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر هذه السياسات الأداة الرئيسية لتوجيه الموارد وتحفيز النمو وتحسين مستويات المعيشة وقد أظهرت تجارب العديد من الدول أهمية تبني سياسات عامة رشيدة وعقلانية تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فعلى سبيل المثال، نجحت دول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة

من خلال سياسات حكومية فعالة ركزت على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والتكنولوجيا وتتميز السياسات الحكومية الناجحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بعدة خصائص أساسية، منها الشفافية والمشاركة والاستجابة لاحتياجات المواطنين والكفاءة في استخدام الموارد. كما تعتمد على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى وتوفير بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمارات. وتشمل مجالات تدخل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية السياسات المالية والنقدية والتجارية والصناعية، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، ويتطلب نجاح هذه السياسات وجود مؤسسات قوية وفعالة قادرة على التنفيذ والمتابعة، مع ضرورة التكيف المستمر مع المتغيرات المحلية والعالمية. (حمود، 2020)

تؤدي السياسات الحكومية دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال:

#### 1- تهيئة بيئة مواتمة للاستثمار وممارسة الأعمال:

تعد البيئة المواتمة للاستثمار عاملاً حاسماً في جذب رؤوس الأموال وتشجيع ريادة الأعمال وتشمل هذه البيئة توفير البنية التحتية اللازمة، مثل شبكات النقل والاتصالات، وضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتوفير الأمن. هذه العوامل تقلل من المخاطر وتزيد من جاذبية الاستثمار في البلد.

#### 2- تصحيح إخفاقات السوق:

تتدخل الحكومات لتصحيح إخفاقات السوق التي قد تؤدي إلى عدم كفاءة الاقتصاد من هذه الإخفاقات الاحتكار، الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاج، وعدم تماثل المعلومات، الذي قد يؤدي إلى قرارات غير مثلى، والآثار الخارجية السلبية مثل التلوث وتهدف التدخلات الحكومية إلى تحسين كفاءة السوق وتعزيز المنافسة. (الزعيبي، 2019)

### 3- إعادة توزيع الدخل والثروة:

تسعى الحكومات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، تم ذلك عبر سياسات مثل الضرائب التصاعدية، وبرامج الرعاية الاجتماعية، ودعم التعليم والصحة للفئات الأقل دخلاً هذه السياسات تهدف إلى تقليل التفاوت الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي.

### 4- تشجيع الصناعات الاستراتيجية والناشئة:

تقوم الحكومات بدعم الصناعات الاستراتيجية والناشئة لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية وتنويع الاقتصاد ويشمل ذلك تقديم حوافز ضريبية، وتسهيلات تمويلية، ودعم البحث والتطوير كما تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

### 5- الاستثمار في رأس المال البشري:

يُعد الاستثمار في رأس المال البشري أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. تقوم الحكومات بتطوير نظم التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة ويشمل ذلك تحسين جودة التعليم الأساسي، وتعزيز التعليم المهني والتقني، ودعم التعلم مدى الحياة. هذه الاستثمارات تزيد من إنتاجية العمل وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد.

### (2.2.5) أهمية تطوير السياسات الحكومية في مواجهة التحديات الاقتصادية:

تكتسب عملية تطوير السياسات الحكومية أهمية كبيرة في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، حيث تساهم السياسات الفعالة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات المعيشة فمن خلال تبني سياسات مالية ونقدية رشيدة، يمكن للحكومات معالجة مشكلات مثل البطالة والتضخم وتحسين البيئة الاستثمارية. كما أن تطوير الأطر التنظيمية والقانونية يساعد في جذب الاستثمارات المحلية

والأجنبية وتتويج مصادر الدخل القومي. إضافة إلى ذلك، تلعب السياسات الحكومية المتطورة دوراً محورياً في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوتات الاقتصادية بين فئات المجتمع. ومن الأهمية بمكان أن تتسم هذه السياسات بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية والتحديات الناشئة عن العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة، وذلك للأسباب التالية:

(العيساوي، 2018)

#### 1- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام:

تلعب السياسات الحكومية دوراً محورياً في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وتشجيع الاستثمار والابتكار وتعد تجربة سنغافورة مثلاً بارزاً على نجاح هذه السياسات، حيث ركزت الحكومة على الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والتكنولوجيا، فإن استراتيجية سنغافورة في التنمية الاقتصادية اعتمدت على تطوير القدرات التكنولوجية وتعزيز الابتكار، مما أدى إلى نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط بلغ 7.7% خلال الفترة من

1965 إلى 2015. (Lee .k .2015)

بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسات إلى أن السياسات الحكومية في سنغافورة ساهمت في تحويل الاقتصاد من اعتماده على الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والخدمات المتطورة. وقد تحقق ذلك من خلال الاستثمار الكبير في التعليم والتدريب، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتقديم حوافز للشركات للاستثمار في البحث

والتطوير. (TAN. K .2015)

## 2- معالجة مشكلة البطالة:

تستطيع السياسات الحكومية المدروسة المساهمة بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مهارات القوى العاملة. تعتبر تجربة ألمانيا في تخفيض معدلات البطالة من خلال برنامج "Hartz reforms" مثلاً يحتذى به في هذا المجال. وفقاً لدراسة أجراها كريم وآخرون (2019)، فإن هذه الإصلاحات، التي تم تنفيذها بين عامي 2003 و2005، ركزت على تحسين خدمات التوظيف وتعزيز المرونة في سوق العمل. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى انخفاض معدل البطالة في ألمانيا من 11.7% في عام 2005 إلى 5.2% في عام 2018.

بالإضافة إلى ذلك أن نجاح إصلاحات هارتز يرجع إلى مزيج من السياسات التي شملت تحسين كفاءة وكالات التوظيف العامة، وتقديم حوافز للعاطلين عن العمل للبحث بنشاط عن وظائف، وتعزيز المرونة في عقود العمل. كما ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة، خاصة بين النساء وكبار السن. (Krebs .2019)

## 3- تنوع الاقتصاد:

تلعب السياسات الحكومية الرشيدة دوراً حيوياً في تنوع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة. تعد رؤية عُمان 2040 مثلاً بارزاً على هذا التوجه، حيث تهدف إلى تنوع الاقتصاد العُماني وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل السياحة والصناعات. وهذه الرؤية تركز على خمس قطاعات رئيسية للتنوع الاقتصادي: السياحة، الصناعات التحويلية، اللوجستيات، الثروة السمكية، والتعدين بالإضافة إلى ذلك، وتعمل السياسات الحكومية في إطار رؤية عُمان 2040 تشمل تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري. هذه السياسات تهدف إلى زيادة

مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 61% في عام 2019 إلى 90% بحلول عام 2040، مما يعزز استدامة النمو الاقتصادي ويقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العُماني (تقرير رؤية عُمان 2040، مكتب الرؤية مسقط 2022)

#### 4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

تلعب السياسات الحكومية دوراً محورياً في إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوتات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. تؤكد الأمم المتحدة على أهمية السياسات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان "عدم ترك أحد خلف الركب". وفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة (2021)، فإن السياسات الحكومية التي تركز على الحماية الاجتماعية، والتعليم الشامل، والرعاية الصحية الميسورة التكلفة، وفرص العمل اللائق، تساهم بشكل كبير في تقليل عدم المساواة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

#### 5- التكيف مع التغيرات العالمية:

تساعد السياسات المرنة والمتطورة في التعامل مع التحديات الناشئة عن العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة على سبيل المثال، قامت إستونيا بتطوير سياسات رقمية متقدمة مكنتها من التحول إلى "مجتمع رقمي" وتعزيز قدرتها التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي. (عوض، 2020،

وأهمية تطوير السياسات الحكومية لمواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة. وفقاً لهذه الدراسة، فإن السياسات الفعالة يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية. يشير عوض إلى أن الدول التي نجحت في التكيف مع هذه التغيرات، مثل إستونيا وسنغافورة، اعتمدت على نهج استباقي في صياغة السياسات، يركز

على الاستثمار في التعليم والابتكار، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز المرونة في سوق العمل. (عوض، 2020)

وترى الباحثة أن السياسات الحكومية تلعب دوراً محورياً وحاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوجيه مسارها فهي ترى أن هذه السياسات، بتنوعها الذي يشمل السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسات سوق العمل، تمثل الأدوات الرئيسية للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية وتؤكد الباحثة على أهمية أن تتسم هذه السياسات بالشمولية والمنهجية والكفاءة في استغلال الموارد، مع ضرورة التكامل المؤسسي والقابلية للقياس كما ترى أن دور هذه السياسات يمتد ليشمل تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، وتصحيح إخفاقات السوق، وإعادة توزيع الدخل، وتشجيع الصناعات الاستراتيجية، والاستثمار في رأس المال البشري. ترى الباحثة على ضرورة التطوير المستمر لهذه السياسات لمواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة، مستشهدة بتجارب ناجحة لدول مثل سنغافورة وألمانيا وعمان وإستونيا كأمثلة على فعالية السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة.

## (2.2.6) التنمية الاقتصادية ونظرياتها:

التنمية الاقتصادية Economic Development هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي للدول والمجتمعات. وهي تعتمد على تطبيق استراتيجيات وخطط تطويرية متنوعة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم. تتضمن هذه العملية الانتقال من نموذج اقتصادي إلى آخر أكثر تطوراً، مثل التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو من التجاري التقليدي إلى المعتمد على التكنولوجيا وتسعى التنمية الاقتصادية إلى زيادة القدرات الاقتصادية للمجتمعات، وتحسين استغلال

الموارد المتاحة، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى التنوع الاقتصادي، كما تهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على المجتمع ككل، من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية فعالة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة للسكان وسوف نستعرض في هذا المطلب لأهم نظريات التنمية الاقتصادية .

## 1- النظريات التجريبية

حاولت بعض الدراسات تحديد الخصائص المشتركة لعملية التنمية في البلاد المختلفة بطريقة تجريبية، وذلك من أجل وضع إطار التحليل أسباب التفاوت في معدلات النمو ولتفسير القدر المتاح من المعرفة حول أنماط التنمية التي تحققت في الماضي وتلك التي يحتمل أن تتحقق في المستقبل، وقد حاولت هذه النظريات التمييز بين أنماط التنمية من خلال تحليل البيانات الخاصة بالنتائج القومي الإجمالي وهيكل الإنتاج لعدد كبير من الدول. (Hla Myint, and Anne.2011)

ومن الواضح أن التغيير الهيكلي في غمار عملية التنمية الاقتصادية يتضمن زيادات في الإنتاجية وزيادات في رصيد رأس المال بالمقارنة - بالمدخلات الأخرى مثل العمل، كما يتضمن التغيير الهيكلي أيضا - انتقالات كبيرة فيما بين القطاعات الإنتاجية. (صقر، 2009)

وأحد الأنماط الواضحة للتغيير في الهيكل الاقتصادي في غمار عملية التنمية هو اتجاه نصيب الصناعة في الناتج القومي نحو الارتفاع مع اتجاه دخل الفرد للارتفاع، ففي كل الدول التي حققت مستوى مرتفع لدخل الفرد تحقق فيها أيضا انتقالات في السكان حيث تحركت الغالبية من المناطق الريفية ومن الزراعة إلى المدن والوظائف الصناعية، كما تحقق تزايد في نصيب القيمة المضافة الصناعية في الناتج القومي في كل هذه الدول، وهناك سببان رئيسيان لذلك:

الأول: هو قانون إنجل Engel's Law نسبة إلى ارنست إنجل والذي اكتشفه في القرن التاسع عشر (عام ١٨٥٧) ويقرر القانون أنه مع ارتفاع دخل العائلات فإن النسبة من ميزانيات العائلات التي يتم إنفاقها على الغذاء تتجه نحو الانخفاض، ولما كانت وظيفة قطاع الزراعة الأساسية هي إنتاج الغذاء، فإنه يتبع ذلك أن الطلب على الإنتاج الزراعي لن ينمو بنفس السرعة مثل الطلب على السلع المصنعة والخدمات وبالتالي فإن نصيب الزراعة في الناتج سيتجه نحو الانخفاض.

الثاني: فهو أن الإنتاجية في قطاع الزراعة ترتفع مع اضطراب النمو نتيجة لتزايد استخدام الآلات واستخدام البذور المنتقاة والسلالات المحسنة والطرق الأخرى الجديدة لزيادة الإنتاج الزراعي. وكنتيجة لذلك فإن نسبة العاملين في قطاع الزراعة من القوة العاملة تتجه نحو الانخفاض باستمرار، ويتجه الآخرون إلى القطاعات الأخرى لينتجوا فيها وارتفاع نصيب الصناعة يساعد أيضا على تفسير تزايد نسبة السكان الذين يقيمون في المدن بدلا من المناطق الريفية في كل الدول مع اتجاه الدخل نحو الارتفاع، فهناك وفورات الحجم في تصنيع الكثير من السلع الصناعية، والتي تعنى أن الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات يتجه نحو الارتفاع في نفس المكان الذي توجد فيه الخدمات المساعدة مثل الكهرباء، والطرق، والخدمات التسويقية حيث يكون بوسعها أن تعمل أن الصناعة تقود إلى نمو المدن، كما أن نمو المدن نفسه يؤدي إلى زيادة نصيب السلع المصنعة وبعض الخدمات في الناتج القومي. (القريشي، 2012)

وعلى الرغم من أن اتجاه نصيب السلع المصنعة في الناتج القومي نحو التزايد وانخفاض نصيب الزراعة هو نمط شائع لكل البلاد، إلا أنه لا يتبع ذلك أن معدلات التغيير واحدة لكل الدول، وقد عانى المخططون في الكثير من البلاد في الإجابة على السؤال الخاص بمدى التركيز على الزراعة مقابل الكافي إلى الاضرار بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، والتي قد لا : الصناعة خلال عملية التنمية، حيث

يمكن ان يؤدي عدم إنتاج الغذاء بالقدر توفير المدخلات اللازمة لها من قطاع الزراعة، فضلا عن اضطرارها لتعديل خططها لزيادة إنتاج المدخلات اللازمة لقطاع الزراعة مثل الأسمدة والمبيدات، وسيكون لذلك تأثير سيئ على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره المحتمل على تخفيض الصادرات وزيادة الواردات من الغذاء .

فهم أنماط التغيير الهيكلي خلال عملية التنمية الاقتصادية بين مختلف الدول يعد أمراً بالغ الأهمية للمخططين الإقتصاديين، فقد توصل الباحث تشينري إلى وجود نمط عالي مشترك للتغيير في حصص القطاعات المختلفة في الإقتصاد خلال مسيرة التنمية، ولدراسة هذه الأنماط بشكل أدق قامو بتقسيم دول العالم إلى ثلاث فئات حسب عدد السكان عام 1980، دول كبيرة جداً (أكثر من ٥٠ مليون نسمة)، دول كبيرة (من 15 مليون إلى 50 مليون نسمة)، ودول صغيرة (أقل من 15 مليون نسمة) وعلى الرغم من أن متوسط الأداء الإقتصادي لهذه الثلاث فئات متشابهة إلى حد ما إلا أنهم لاحظو إختلاف مهم، الدول الكبيرة يبدأ نصيب القطاع الصناعي في إرتفاع عند مستوى دخل فردي أقل مما هو عليه عند الدول الصغيرة ومع ذلك من الضروري الإشارة إلى أداء دولة معينة قد يختلف عن هذه المتوسطات لفترة طويلة تصل إلى عقدين أو أكثر، هذه النتائج تقدم رؤية قيمة للمخططين في تحديد الأهداف المناسبة لتوزيع الإستثمارات بين القطاعات المختلفة مع الأخذ في الإعتبار حجم الدولة وخصائصها في عملية التنمية الإقتصادية.

وهذا يعني أن هذه التقديرات تعطي فكرة عامة عن الاتجاهات المتوقعة عند تحقق وبصورة متوسطة فإن نصيب الصناعات الأولية (الزراعة والتعدين) في الناتج القومي للدول الكبيرة سيتخفص من ٣٢٪ عندما يكون دخل الفرد ٦٠٠ دولار بأسعار (١٩٨٣) إلى ١٩٪ عندما يكون دخل الفرد ١٦٠ دولار. ولكن التغيير حول هذا الاتجاه العام كبير جدا بحيث أن هذه الأنماط توفر فقط مؤشراً أولياً للمخططين.

ونفس الشكل فان التعرف على أنماط النمو الصناعي - أي نوع الصناعات التي ستتمو في كل مرحلة من مراحل نمو الدولة سيكون أمراً هاماً للاقتصاديين والمخططين. فالخطط التي بوسعها أن تركز طاقات الدولة على صناعات محددة في مراحل معينة يمكن وضعها، بحيث يتم مثلاً بصناعة المنسوجات في مرحلة معين ثم بصناعة السيارات في مرحلة أخرى، وهكذا. وقد استخدم تشينري وتايلور الصناعات المبكرة، والمتوسطة والمتأخرة، فالصناعات المبكرة هي تلك التي توفر السلع الضرورية للسكان في البلاد الفقيرة والتي يتم إنتاجها بتكنولوجيا بسيطة، مثل تصنيع الغذاء والملابس. ويتجه نصيب هذه الصناعات في الناتج القومي نحو الارتفاع عند المستويات المنخفضة الدخل الفرد، ثم يتوقف عن الارتفاع عندما يبدأ الدخل في الارتفاع، والعرض المركود بعد ذلك. أما الصناعات المتأخرة فهي تلك التي يستمر اضيها في الناتج القومي في الارتفاع حتى عند المستويات المرتفعة للدخل، مثل السلع المعمرة والمنتجات المعدنية. أما الصناعات المتوسطة هي تلك التي تقع بين هاتين المجموعتين ولسوء الحظ، فمن الصعب عادة تصنيف الصناعات المختلفة بين هذه لإقامتها والتي يترتب عليها تشجيع النمو. وتلعب العوامل السياسية دوراً رئيسياً في تشجيع النمو.

أما روستو فيرى أن الاقتصادي عند العاملين الأساسيين هما ظهور طبقة جديدة للصفوة وإنشاء الدولة القومية، وهذا يوضح ان كل هذه النظريات تؤكد على العوامل غير الاقتصادية في عملية الانتقال من مرحلة لأخرى. (صقر، 2009)

## 2- النظريات المنهجية للتنمية:

بعد مناقشة النظريات التاريخية حول الكيفية التي تحققت بها التنمية الآن لمناقشة بعض النظريات المحددة في التنمية، والتي تهتم بكيفية توقع التغير في هيكل الإنتاج في حدود الافتراضات المختلفة

التي تواجهها كل دولة. وفي هذا الصدد سيتم استعراض النظرية الكلاسيكية، ثم نماذج الكينزية، ثم نموذج النمو النيوكلاسيكي، ثم الاقتصادات الجديدة للنمو.

### 3- النظرية الكلاسيكية:

كان آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذين أكدوا على أهمية التوسع في الأسواق كعنصر رئيسي لتحقيق النمو، فالرخاء من وجهة نظره هو نتيجة لزيادة التخصص وتقسيم العمل والتجارة وهذا الرأي الكلاسيكي حول دور التوسع في الأسواق في تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية سيتم توضيحه بعرض مبسط لعملية النمو استناداً إلى نظرية ريكاردو والتي قدمها في كتابه الشهير عن الاقتصاد السياسي والضرائب (١٥)، والذي نشر عام ١٨١٧. وقد استخدم ريكاردو في نظريته ثلاث افتراضات رئيسية، كان لها أهمية كبيرة فيما بعد كما سنرى بعد قليل. (القريشي، 2012: 103)

وستعتمد المناقشة التالية أساساً على نموذج لويس أما المجموعة الثانية والتي سنناقشها ضمن نماذج النمو الكينزية، فتعتمد على أعمال جون ماينارد كينز، فخلق الطب في قطاع معين يعتقد أن النمو بسحب الموارد المعطلة لهذا القطاع، وبالتالي سيتم تحفيز القطاعات الأخرى أيضاً، ومن أشهر المنادين بهذا المفهوم هو ألبرت هيرشمان والذي يقرر أيضاً بأن القدرة على الاستثمار وتنفيذ الأنشطة التنظيمية هي عنق الزجاجة الرئيسي للنمو. ولهذا، فلكي تطور هذه القدرات لابد وأن يكون النمو غير متوازن بصورة عمدية حتى نحفز المنظمين على تطوير قدراتهم والقيام بالاستثمارات، وبعبارة أخرى، فإن الاستثمار ينبغي أن يتركز في تلك القطاعات التي تتعاظم فيها الروابط مع مختلف القطاعات فالتوسع في هذه القطاعات سيحفز الاستثمار والأنشطة التنظيمية في بقية الاقتصاد من خلال هذه الروابط.

ويتضمن نموذج لويس تقسيماً للاقتصاد إلى قطاعين هما، القطاع التقليدي والقطاع الرأسمالي أو الحديث ولا توجد أي مدخرات صافية أو أي تكوين رأسمالي في القطاع التقليدي فالعمل يتم تشغيله عند أجر الكفاف، والذي يفوق عادة الناتج الحدي للعمل - أي أن المنتجين في هذا القطاع لا يستهدفون تعظيم الربح. وأخيراً فإنه من الممكن، على الرغم من أنه ليس أمراً ضرورياً للنظرية أن يكون الناتج الحدي للعمل مساوياً للصفر، أما القطاع الرأسمالي فبوسعه تحقيق تراكم رأسمالي من خلال ادخار المنظمين واستثمارهم لجزء من أرباحهم. والعمال، والذين يفترض عدم قيامهم بالادخار، يتم توظيفهم حتى النقطة التي يتعادل (القريشي، 2012)

وبالتالي فإن النمو في القطاع الحديث يعتمد على مدخرات الرأسماليين والذين يسحبون فائض العمل من قطاع الزراعة التقليدي، فقد يتحقق الركود كنتيجة لهذه المرحلة للنمو غير المتوازن إذا لم تتحقق الابتكارات والاستثمارات في قطاع الزراعة التقليدي، ويرجع ذلك إلى أن التوسع في القطاع الحديث مع النمو السكاني السريع سيترتب عليه توسع سريع في الطلب على الغذاء والذي قد يدفع بمعدلات التبادل في غير صالح القطاع الحديث. ولضمان النمو السريع في القطاع الحديث، فلا بد من القيام باستثمارات في التكنولوجيا الجديدة ورأس المال في القطاع التقليدي. وهذا يعني أن النمو في الأجل الطويل لابد وأن يكون نمواً متوازناً. وكننتيجة لذلك فإن معدلات التبادل قد لا تتجه في غير صالح القطاع الحديث. وعلى أية حال، فإن ارتفاع الدخل في القطاع التقليدي قد يشكل خطراً على النمو الإضافي نظراً لأنه قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور الريفية، ويتطلب بالتالي ارتفاع الأجور في القطاع الحديث لجذب العمال الجدد. وهذا يعني النمو المتوازن طويل الأجل يتطلب تحويل مكاسب النمو من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث من خلال الضرائب على سبيل المثال، وهكذا يتضح أن نموذج لويس يشكل صياغة حديثة للنموذج الكلاسيكي، ففي كلا النموذجين يكون عرض العمل مرناً مرونة لانهائية، وهناك فائض في العمل، والأجور عند مستوى الكفاف. (صقر، 2009)

## (2.3) المبحث الثاني: دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في التنمية

### الإقتصادية في السلطنة

#### (2.3.1) المقدمة

تعد الأمانة العامة لمجلس المناقصات أحد الركائز الأساسية في تنفيذ السياسات الحكومية وتعزيز التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان، حيث تلعب الأمانة العامة دورًا محوريًا في إدارة وتنظيم عمليات الشراء والتعاقدات الحكومية من خلال إدارة إجراءات عمليات التناقص للمشتريات والمشاريع الحكومية، مما يساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للسلطنة، في هذا المبحث سنتناول بالتفصيل دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات وعلاقته باستراتيجيات التنمية الاقتصادية في السلطنة.

#### (2.3.2) الأمانة العامة لمجلس المناقصات

##### 1- الأمانة العامة لمجلس المناقصات وهيكلها وأهدافها

الأمانة العامة لمجلس المناقصات هي الجهة المسؤولة عن إدارة وتنظيم عمليات المناقصات والمشتريات الحكومية في سلطنة عمان، حيث تقوم الأمانة العامة بأعداد تقارير تفصيلية وتحليلية لعروض الشركات المتقدمة في المناقصات وترفع توصياتها لمجلس المناقصات الذي يصدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيلة يضم أعضاء من أصحاب المعالي والسعادة وممثلين من القطاع الخاص ويضطلع بمهمة اتخاذ القرار النهائية لدورة المناقصة من حيث إسناد الأعمال للشركات الفائزة بالمناقصات. (<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/822871>)

وتتمثل أهداف الأمانة العامة لمجلس المناقصات في الآتي:

#### 1- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي المرتبط بالمشاريع والمشتريات:

رفع كفاءة الإنفاق في المشاريع والمشتريات الحكومية واحد من أهم الأهداف التي تطلع بها الأمانة العامة لمجلس المناقصات إلى تحسين استخدام الموارد المالية الحكومية من خلال ضمان الحصول على أفضل العروض من الشركات والإنسب من حيث السعر وجودة العمل، يتم ذلك عبر تطبيق معايير لتقييم العطاءات، وتحليل التكاليف والفوائد للمشاريع المقترحة، وتعزيز الرقابة على تنفيذ المشاريع لضمان الالتزام بالميزانيات المحددة وتجنب الهدر.

#### 2- تعزيز المحتوى المحلي في المشاريع والمشتريات الحكومية:

تسعى الأمانة العامة لتحقيق هذا الهدف من خلال رسم مسار يكفل تعزيز المحتوى المحلي في جميع مراحل التناقصة بدءاً من جمع الاحتياجات وتحليلها وصولاً لتعاقد والمتابعة بعد الإسناد بما لا يخل الحصول على الإفضلي السعرية وجودة المنتجات والمشاريع، ولتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية تم اتخاذ مجموعة من التدابير التي تكفل دخول تلك الشركات للمنافسة على المناقصات والمشتريات لزيادة مشاركتها المشاريع الحكومية كونها اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني، ومن أهم تلك التدابير التي تم إتخاذها في الفترة الماضية :

- الإعفاء من رسوم التسجيل في الأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- تخفيض قيمة شراء مستندات المناقصات.
- تخصيص نسبة 10% من قيمة المناقصات المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات المحلية بنسبة 20%.

3- تشجيع إيجاد قاعدة عريضة من الشركات القادرة على المنافسة وتنفيذ المشروعات بكفاءة:

تعمل الأمانة على توسيع قاعدة الموردين والمقاولين المؤهلين من خلال تبسيط إجراءات التسجيل والتأهيل، وتوفير فرص متكافئة للشركات الجديدة والصغيرة للمشاركة في المناقصات كما يقدم برامج تدريبية وإرشادية لتطوير قدرات الشركات المحلية وتحسين جودة خدماتها. ويتم عقد مؤتمر سنوي لتوضيح المشاريع القادمة والفرص التي يمكن للشركات الاستفادة منها والدخول في المنافسة عليها وذلك بدوره يحفز الشركات للتسجيل في الأمانة العامة ويجذب الشركات العالمية لدخول السوق العماني.

4- زيادة التنافس بين المتنافسين لتقليل التكلفة وتجويد العمل:

تشجع الأمانة على المنافسة الصحية بين الشركات من خلال ضمان عدالة وشفافية عملية تقديم العطاءات ويتم ذلك عبر نشر المناقصات على نطاق واسع وفق ما نص عليه قانون المناقصات واللوائح التنظيمية والتنفيذية، وتوفير معلومات كافية عن المشاريع، وتطبيق معايير تقييم موضوعية، هذا التنافس يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات والمنتجات المقدمة.

5- معالجة آثار الأزمات الاقتصادية العالمية والتقليل من آثارها السلبية على الاقتصاد

المحلي:

تلعب الأمانة دوراً مهماً في تخفيف آثار الأزمات الاقتصادية من خلال تكييف سياسات المشتريات والمناقصات لدعم الاقتصاد المحلي. قد يشمل ذلك تسريع تنفيذ المشاريع الحكومية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتقديم تسهيلات للشركات المتضررة، وتعديل شروط العقود لمراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة.

## 6- ضمان الشفافية في إسناد المشاريع والتعامل مع المال العام:

تعمل الأمانة على تعزيز الشفافية والنزاهة في جميع مراحل عملية التعاقد و يتم ذلك من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالمناقصات والعقود بشكل علني، وإتاحة آليات للتظلم والشكاوى، تقوم الأمانة بإعداد تقارير دورية عن أنشطتها وقراراتها لضمان الشفافية في التعامل مع المال العام.

### أبعاد التنمية الإقتصادية في سلطنة عُمان:

#### 1- معدلات النمو في الناتج المحلي:

شهد الاقتصاد العُماني نموًا إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، حيث سجل زيادة بنسبة 1.3%. هذا النمو يعكس تحسُّنًا في الأداء الإقتصادي للسلطنة، حيث ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 37.7 مليار ريال عماني في 2022 إلى 38.2 مليار ريال عماني في 2023. والأهم من ذلك، تشير التوقعات إلى استمرار هذا الاتجاه الإيجابي، مع توقعات بوصول النمو إلى 2.7% بنهاية عام 2024. هذه الأرقام تعكس تحسُّنًا تدريجيًا في الاقتصاد العُماني وتشير إلى فعالية السياسات الإقتصادية المتبعة. (وزارة الاقتصاد العمانية، 2024).

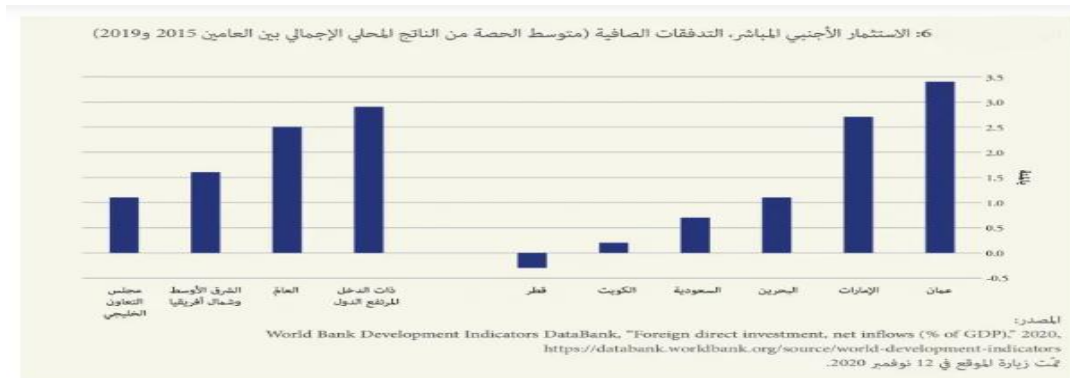
#### 2- مساهمة القطاعات غير النفطية:

تظهر البيانات تحولًا إيجابيًا في هيكل الاقتصاد العُماني نحو تنويع مصادر الدخل، حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي من 26.6 مليار ريال عماني في 2022 إلى 27.3 مليار ريال عماني في 2023، بنسبة نمو 2.4%. هذا النمو يعتبر مؤشرًا مهمًا على نجاح جهود التنويع الإقتصادي في السلطنة. كما أن النمو القوي بنسبة 4.5% في الأنشطة غير النفطية

خلال الربع الأول من عام 2024 يؤكد استمرار هذا الاتجاه الإيجابي، مما يعزز قدرة الاقتصاد العُماني على مواجهة تقلبات أسعار النفط. (Oman Observer, 2024)

تسارعت وتيرة استراتيجية التنويع الاقتصادي في عُمان منذ عام 2019 مع إصدار عدد من القوانين لتعزيز البيئة الاستثمارية وتنويع الاقتصاد وتركز الجهود على تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة. وقد ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 26.6 مليار ريال عماني في 2022 إلى 27.3 مليار ريال في 2023 بنسبة نمو 2.4%، في حين نمت الأنشطة النفطية بنسبة 0.4% فقط كما نجحت محافظة التنمية الوطنية لجهاز الاستثمار العُماني في تعزيز جهود التنويع الاقتصادي خلال عام 2023.

وفي إطار جهود تعزيز التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، تلعب محافظة التنمية الوطنية التابعة لجهاز الاستثمار العُماني دوراً محورياً في دعم القطاعات غير النفطية. فقد نجحت المحافظة خلال عام 2023 في المساهمة في تحقيق أهداف التنويع من خلال استثماراتها في مختلف القطاعات الحيوية مثل المشاريع العقارية والخدمات اللوجستية والقطاع الخدمي والتعدين والمشاريع الصناعية والتكنولوجيا والبنية الأساسية.



الشكل: (1-2) التدفقات الصافية من متوسط حصة الإجمالي بين (2015 و 2019)

ارتفع حجم أصول جهاز الاستثمار العماني إلى 19.2 مليار ريال عماني (50 مليار دولار) بنهاية عام 2023، مع تحقيق عائد على الاستثمار بلغ 9.95% خلال نفس العام. وتتوزع استثمارات الجهاز جغرافياً على أكثر من 50 دولة حول العالم، مما يعزز من قدرته على تنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر.

وتهدف محافظة التنمية الوطنية بشكل رئيسي إلى المساهمة في نمو الاقتصاد العماني وتطويره، إلى جانب مساندة الموازنة العامة للدولة عبر توزيعات الأرباح وعائدات التخارج من الاستثمارات. وقد ساهمت جهود المحافظة في ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 26.6 مليار ريال في 2022 إلى 27.3 مليار ريال في 2023 بنسبة نمو 2.4%، في حين نمت الأنشطة النفطية بنسبة 0.4% فقط خلال نفس الفترة.

وبذلك، تشكل محافظة التنمية الوطنية رافداً مهماً لدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان، من خلال الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز مساهمة الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الوطني، بما يسهم في تحقيق رؤية عمان 2040 نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

### 3- حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية:

تشير البيانات إلى نجاح عُمان في جذب وتحفيز الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية. فقد تجاوز الإنفاق الاستثماري الرأسمالي على مشاريع المستهدف المحدد، حيث بلغ 2.1 مليار ريال عماني في 2023 مقارنة بالهدف البالغ 1.9 مليار ريال عماني. وحققت السلطنة نجاحاً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تجاوزت 1 مليار ريال عماني في المناطق الحرة والاقتصادية. هذه الأرقام

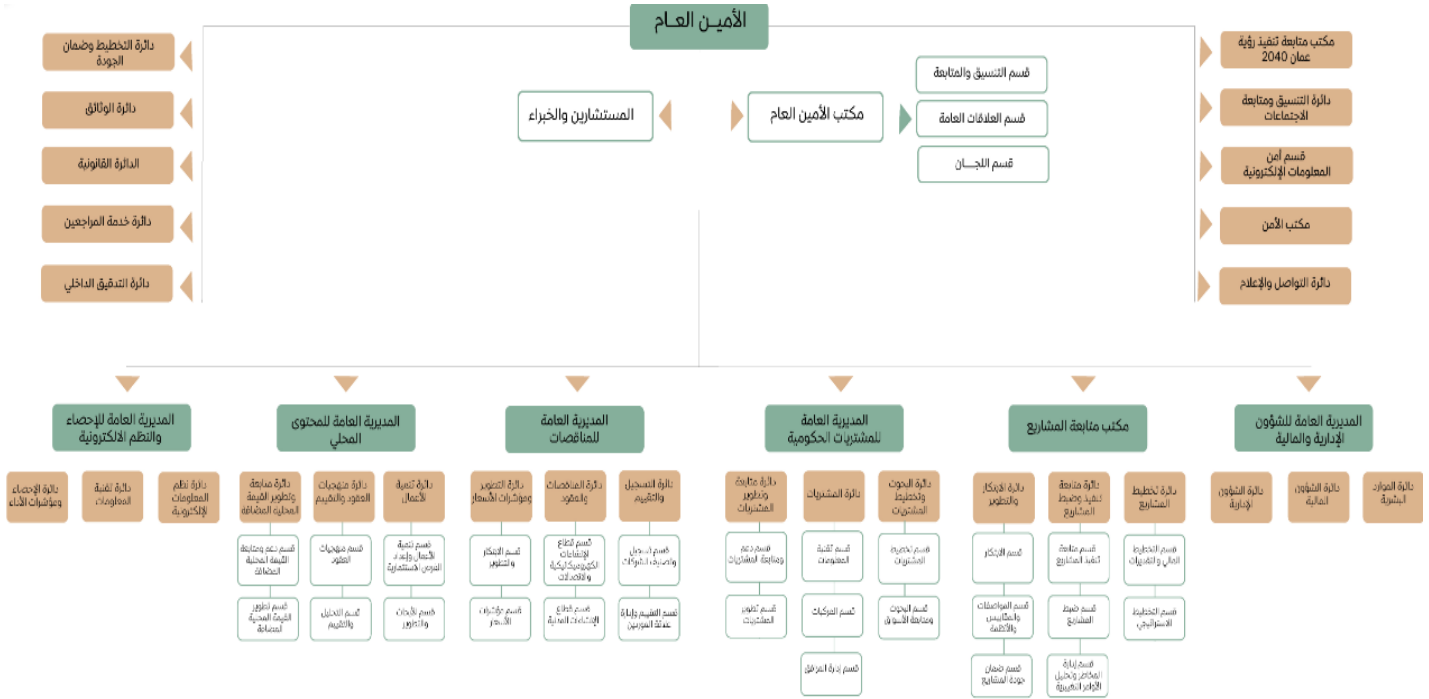
تعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد العُماني وفعالية السياسات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. (Oman Investment Authority, 2024)

وهناك دوراً هاماً للأمانة العامة لمجلس المناقصات في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سلطنة عُمان من خلال طرح مناقصات لمشاريع كبرى ذات قيمة عالية. مثال على ذلك طرح مناقصة إنشاء مجمع عمان الثقافي بتكلفة تقدر بـ 122 مليون ريال عماني ومثل هذه المشاريع الضخمة تجذب انتباه الشركات الأجنبية الكبرى وتشجعها على الاستثمار في السلطنة. هذا الاستثمار الأجنبي لا يقتصر فقط على المشاركة في تنفيذ المشروع نفسه، بل يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا والخبرات، وخلق فرص عمل للمواطنين العمانيين، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن وجود مثل هذه المشاريع الكبيرة يرسل إشارة إيجابية عن الاقتصاد العُماني ويعزز ثقة المستثمرين الأجانب في فرص النمو والاستقرار الاقتصادي في السلطنة.

#### 4- مؤشرات التنافسية الدولية:

أظهرت عُمان تحسناً ملحوظاً في تصنيفها العالمي من حيث التنافسية الصناعية. فقد تقدمت خمسة مراكز في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي 2024 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لتحتل المرتبة 53 عالمياً والرابعة إقليمياً. هذا التقدم يعكس التطور الملموس في القطاع الصناعي العُماني وقدرته على المنافسة على المستوى العالمي. كما يشير هذا التحسن إلى نجاح السياسات الصناعية والاقتصادية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات العُمانية وتحسين بيئة الأعمال في السلطنة. (وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية، 2024).

## 2.3.3) هيكل مجلس المناقصات:



## شكل (2-2) هيكل الأمانة العامة لمجلس المناقصات

وفقا للمرسوم سلطاني رقم ٨٤ / ٢٠٢٠ في شأن الأمانة العامة لمجلس المناقصات يتكون هيكل

مجلس المناقصات من: (Gstb.gov.om)

1. مجلس المناقصات: وهو اللجنة العليا المسؤولة عن اتخاذ القرارات.
2. الأمانة العامة لمجلس المناقصات: وهي الجهاز التنفيذي للمجلس، ويتكون من :

( <https://etendering.tenderboard.gov.om/produ> )

- المديرية العامة للشؤون الإدارية والمالية

- مكتب متابعة المشاريع

- المديرية العامة للمشتريات الحكومية

- المديرية العامة للمناقصات

- المديرية العامة للمحتوى المحلي

- المديرية العامة للإحصاء والنظم الإلكترونية

وتم إعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس المناقصات في عام 2022 بهدف تحسين أدائها وتحقيق أهداف رؤية عمان 2040 المتعلقة برفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال توسع الهيكل التنظيمي ومنح الأمانة صلاحيات متكاملة تضمن الاشراف على المشاريع والمشتريات الحكومية بدء من جمع الاحتياجات ووضع الاستراتيجيات المناسبة لطرح المناقصات وصول للتعاقد والمتابعة بعد الاسناد حتى انتهاء المشاريع وتحقيق أهدافها، وبذلك أصبحت الأمانة العامة لمجلس المناقصات المرجعية الأولى للمناقصات والمشاريع والمشتريات الحكومية وكذلك للمحتوى المحلي بعد التعديل الأخير بإنشاء مكتب السياسة الوطنية للمحتوى المحلي.

#### (2.3.4) دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في التنمية الاقتصادية في

##### السلطنة:

تلعب الأمانة العامة لمجلس المناقصات دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان من خلال عدة جوانب رئيسية:

1- حجم المشاريع والاستثمارات: يلعب مجلس المناقصات دورًا محوريًا في تنفيذ المشاريع الكبرى في سلطنة عُمان والتي تتجاوز قيمتها التقديرية 3 مليون ريال عماني.

تم في عام 2022 طرح 61 مناقصة بتكلفة تقديرية 850.7 مليون ريال عماني، أن هذا العدد من حيث القيمة التقديرية الكبيرة يدل على حجم الاستثمارات التي يشرف عليها المجلس كما تم خلال عام 2022 إسناد 67 مناقصة بقيمة فعلية 435.3 مليون ريال عماني ، أن هذه المبالغ الكبيرة للمناقصات تسهم بشكل مباشر في إنعاش السوق المحلي، الفرق بين عدد المناقصات المطروحة والمسندة يدل على استمرارية العمل وتداخل المشاريع بين السنوات.

أهمية هذه الأرقام للتنمية الاقتصادية:

1- تحفيز النمو الاقتصادي: ضخ هذه الاستثمارات الكبيرة في الاقتصاد يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي.

2- خلق فرص العمل: تنفيذ هذه المشاريع يتطلب توظيف عدد كبير من العمال والمهندسين والإداريين، مما يساهم في تقليل البطالة.

3- تطوير البنية التحتية: غالبًا ما تكون هذه المشاريع متعلقة بتطوير البنية التحتية كالطرق والمباني الحكومية والمرافق العامة، مما يحسن بيئة الأعمال ويجذب الاستثمارات.

4- تنويع الاقتصاد: من خلال تنفيذ مشاريع في قطاعات مختلفة، يساهم المجلس في تنويع الاقتصاد العماني وتقليل الاعتماد على النفط.

5- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: طرح المناقصات يتيح للشركات الخاصة المشاركة في تنفيذ المشاريع الحكومية. (التقرير السنوي لمجلس المناقصات، مسقط

(2022)

## 2- تنوع القطاعات الاقتصادية:

يعكس تنوع القطاعات الاقتصادية في المناقصات التي تطرحها الأمانة العامة لمجلس المناقصات العُماني استراتيجية شاملة للتنمية في سلطنة عُمان. يتضح هذا التنوع من خلال توزيع المناقصات على القطاعات الرئيسية، حيث يستحوذ قطاع الصحة على 31% من المناقصات، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 25%، ثم قطاع التعليم بنسبة 13%، مع توزيع النسبة المتبقية على قطاعات أخرى متنوعة وهذا التوزيع المتوازن للمناقصات يضمن تطوير مختلف القطاعات الحيوية في الاقتصاد العُماني بشكل متكافئ، مما يساعد على تجنب التركيز على قطاع واحد على حساب القطاعات الأخرى. كما يساهم في تعزيز البنية التحتية الشاملة للبلاد، فالاستثمار في الصحة يحسن الخدمات الطبية، بينما تطوير قطاع النقل والاتصالات يعزز الربط بين مختلف مناطق السلطنة، أما الاستثمار في التعليم فيرفع مستوى رأس المال الفكري البشري ويعد الأجيال القادمة لسوق العمل. (التقرير السنوي لمجلس المناقصات، مسقط 2023)

ويلعب هذا التنوع دورًا محوريًا في تنوع مصادر الدخل القومي، مما يساهم في تقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل. كما أنه يفتح المجال لتطوير صناعات وخدمات جديدة في مختلف القطاعات. هذا التنوع يخلق أيضًا فرص عمل متنوعة تناسب مختلف المهارات والتخصصات، مما يساعد على توظيف الخريجين في مجالات تخصصاتهم.

علاوة على ذلك، فإن تطوير قطاعات متعددة يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد العُماني على المستويين الإقليمي والعالمي، مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات. كما أن الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية يرفع مستوى معيشة المواطنين

<https://www.fm.gov.om/about-oman->) ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[\(ar/state](#)

وترى الباحثة أن هذا التنوع الاقتصادي العُماني يمنح مرونة أكبر في مواجهة الأزمات والتقلبات في قطاع معين، كما يشجع الابتكار من خلال تحفيز الشركات على تطوير حلول مبتكرة لتلبية متطلبات المناقصات في مختلف القطاعات وبهذا، يسهم مجلس المناقصات في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قادر على مواجهة تحديات المستقبل.

### 3- تطوير البنية التحتية:

تلعب الأمانة العامة لمجلس المناقصات دورًا حيويًا في تطوير البنية التحتية في سلطنة عُمان من خلال طرح وإسناد مناقصات لمشاريع بنية تحتية هامة. هذه المشاريع تشمل إنشاء وصيانة شبكات الطرق، وبناء المستشفيات والمراكز الصحية، وتشبيد المدارس والمؤسسات التعليمية. مثل هذه المشاريع تساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، وتوفير خدمات أساسية بكفاءة أعلى.

إن تطوير البنية التحتية من خلال هذه المشاريع يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد العُماني على المستويين الإقليمي والعالمي. فوجود بنية تحتية متطورة يجذب الاستثمارات الأجنبية، ويسهل ممارسة الأعمال التجارية، ويحسن كفاءة النقل واللوجستيات، أن هذه المشاريع تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتحفز النمو الاقتصادي في قطاعات متعددة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للسلطنة.

#### 4- دعم الشركات المحلية:

تقوم الأمانة العامة لمجلس المناقصات بدور محوري في دعم وتعزيز القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من التدابير التي سبق ذكرها لتعزيز المحتوى المحلي المرتبط بالمناقصات والمشتريات والمشاريع ومن خلال تخصيص نسبة من المناقصات المسندة للشركات المحلية، وفقاً للاحصاءات الرسمية تم إسناد المناقصات لـ 229 شركة ومؤسسة محلية، وهذا العدد الكبير يعكس سياسة واضحة لدعم الاقتصاد الوطني، هذا النهج يساعد في بناء قدرات الشركات المحلية، ويمكنها من اكتساب الخبرات في تنفيذ مشاريع كبيرة ومعقدة.

إن دعم الشركات المحلية من خلال إسناد المناقصات لها له آثار إيجابية متعددة على الاقتصاد العُماني. فهو يساهم في توطين الصناعات والخدمات، ويقلل من تسرب رأس المال إلى الخارج، يشجع على خلق فرص عمل للمواطنين العُمانيين، ويدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الدعم يعزز التنافسية بين الشركات المحلية، مما يدفعها إلى تحسين جودة خدماتها ومنتجاتها، وبالتالي رفع مستوى الصناعة المحلية ككل.

#### 5- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يبرز دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد عدد كبير من المناقصات والمشتريات الحكومية لهذه المؤسسات حيث تم إسناد 388 مناقصة ومشروع شراء حكومي لهذه الفئة من المؤسسات، بقيمة إجمالية بلغت 1.76 مليون ريال عماني، هذا العدد الكبير من المناقصات والقيمة المالية المرتفعة تعكس التزاماً واضحاً من قبل الحكومة العمانية بدعم وتنمية هذا القطاع الحيوي.

ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسناد المناقصات والمشتريات الحكومية لها يلعب دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العماني، فهذه المؤسسات تعتبر محركاً هاماً للنمو الاقتصادي، حيث تساهم في خلق فرص عمل، وتشجيع الابتكار، وتنويع مصادر الدخل. كما أن دعم هذه المؤسسات يساعد في بناء قاعدة صناعية وخدمية متنوعة ومرنة، قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، مما يعزز استقرار وتنافسية الاقتصاد العماني على المدى الطويل.

#### 6- الشفافية وكفاءة الإنفاق:

يظهر دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تعزيز الشفافية وكفاءة الإنفاق الحكومي من خلال النتائج الملموسة التي حققها. فقد تمكن المجلس من تحقيق وفورات مالية كبيرة بلغت 5.5 مليون ريال عماني، وذلك من خلال عمليات التفاوض الفعالة في إطار المناقصات، هذا المبلغ الكبير يعكس حرص المجلس على تحقيق أقصى قيمة ممكنة من الإنفاق الحكومي، مما يساهم في ترشيد استخدام الموارد المالية للدولة.

وهذه الكفاءة في الإنفاق الحكومي لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية للسلطنة. فهي تساعد في تقليل العجز في الميزانية، وتوفير موارد مالية يمكن توجيهها نحو مشاريع تنموية أخرى، أن الشفافية في عمليات المناقصات تعزز ثقة المستثمرين والشركات في الاقتصاد العماني، وتشجع على المنافسة العادلة. هذا النهج في إدارة الإنفاق العام يساهم في تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة، ويدعم جهودها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

#### 7- التحول الرقمي:

تساهم الأمانة العامة لمجلس المناقصات في دفع عجلة التحول الرقمي في سلطنة عُمان من خلال طرح مناقصات لتطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية، هذه المناقصات تهدف إلى تحديث البنية

التحتية التكنولوجية للحكومة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات عبر الإنترنت. التحول الرقمي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز كفاءة الإدارة الحكومية، وتقليل البيروقراطية، وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية. كما أنه يساهم في خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعزز قدرة الاقتصاد العماني على المنافسة في العصر الرقمي، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المبادرات تساعد في بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتكنولوجيا، مما يدعم جهود السلطنة في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. (التقرير السنوي لمجلس المناقصات، مسقط 2023)

في الختام، تلعب الأمانة العامة لمجلس المناقصات دوراً محورياً في توجيه الاستثمارات وتنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة وشفافية، مما يساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان.

### (2.3.5) استراتيجيات التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان (2020-2023)

شهدت سلطنة عُمان في السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية مهمة، حيث سعت الحكومة إلى تنفيذ استراتيجيات وخطط طموحة للتنمية الاقتصادية والتنويع بعيداً عن الاعتماد على النفط. وتركزت هذه الجهود على ثلاثة محاور رئيسية هي خطة التوازن المالي ورؤية عُمان 2040، وتعزيز القطاعات غير النفطية، والتحول الرقمي للاقتصاد .

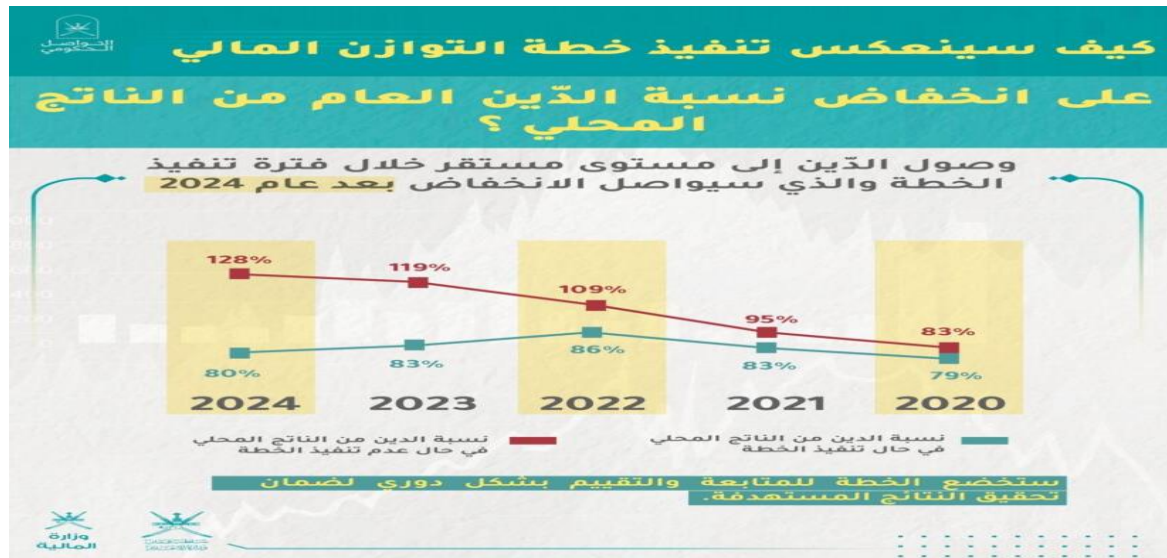
#### 1- خطة التوازن المالي ورؤية عُمان 2040

أطلقت سلطنة عُمان في عام 2020 برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) بهدف تحقيق الاستدامة المالية والتوازن بين الإيرادات والنفقات العامة من خلال تطبيق عدد من

المبادرات والسياسات المالية وتأتي هذه الخطة ضمن الجهود الأوسع لتحقيق رؤية عُمان 2040 التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على الابتكار وتكافؤ الفرص.

وقد ساهمت الإدارة المالية الرشيدة وأسعار النفط المرتفعة في تحقيق فوائض في رصيد المالية العامة والحساب الجاري منذ عام 2022، مع انخفاض دين الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 68% في 2020 إلى 38% في 2023 كما حقق الاقتصاد العماني نمواً بنسبة 4.3% في 2022 و2.1% في النصف الأول من 2023.

تأتي خطة التوازن المالي كجزء من إطار أوسع وهو رؤية عُمان 2040. هذه الرؤية الشاملة تهدف إلى تحويل الاقتصاد العُماني إلى اقتصاد متنوع ومستدام. وتركز على عناصر أساسية مثل الابتكار وتكافؤ الفرص، مما يعكس طموح عُمان في بناء مستقبل اقتصادي قوي وغير معتمد بشكل كبير على النفط.



شكل (2-3) خطة التوازن المالي

ومن أبرز الإنجازات التي تحققت هو انخفاض نسبة دين الحكومة المركزية فقد انخفضت هذه النسبة من 68% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 إلى 38% في عام 2023 هذا الانخفاض الكبير يعكس نجاح السياسات المالية المتبعة وقدرة عُمان على إدارة ديونها بشكل فعال.

أخيراً، شهد الاقتصاد العُماني نموًا إيجابيًا خلال هذه الفترة. فقد حقق نموًا بنسبة 4.3% في عام 2022، وحافظ على هذا الاتجاه الإيجابي في النصف الأول من عام 2023 بتحقيق نمو بنسبة 2.1%. هذه الأرقام تشير إلى أن الاقتصاد العُماني يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهداف رؤية 2040.

## خاتمة وخالصة:

يتضح من خلال هذا الفصل الدور المحوري الذي تلعبه السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. فقد استعرضنا مفهوم وأهمية هذه السياسات، وكيف تساهم في توجيه الموارد وتحفيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. كما تناولنا استراتيجيات التنمية الاقتصادية في السلطنة خلال الفترة 2020-2023، والتي تشمل خطة التوازن المالي ورؤية عُمان 2040، وجهود التنوع الاقتصادي، والتحول الرقمي.

وقد برز دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات كأحد الأذرع التنفيذية الهامة للسياسات الحكومية، حيث يساهم في ضمان الشفافية والكفاءة في إدارة المشاريع الحكومية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما أظهر الفصل أهمية التطوير المستمر للسياسات الحكومية لمواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة، والاستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في هذا المجال.

ومن وجهة نظر الباحثة المتواضعة أن السياسات الحكومية في سلطنة عُمان قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2020-2023، خاصة في مجالات التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي وتعتقد أن هذه السياسات قد ساهمت بشكل إيجابي في تعزيز مرونة الاقتصاد العُماني وقدرته على مواجهة التحديات العالمية، مثل تداعيات جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط.

ومع ذلك، ترى الباحثة أن هناك مجالاً للتحسين، خاصة فيما يتعلق بتسريع وتيرة التنوع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص. كما تؤكد على أهمية الاستمرار في تطوير آليات عمل مجلس المناقصات لضمان المزيد من الشفافية والكفاءة في إدارة المشاريع الحكومية.

وتختتم الباحثة بالتأكيد على ضرورة المراجعة المستمرة وتقييم فعالية السياسات الحكومية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، لضمان تحقيق الأهداف التنموية المنشودة في إطار رؤية عُمان 2040.

## المبحث الثالث

### (2.4) الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

الكثير من الدراسات والأبحاث اهتمت بالسياسات الحكومية، وذلك لأهمية الموضوع وأثره على التنمية الإقتصادية، عليه سوف نتناول في هذا المبحث العديد من الدراسات ذات الصلة من دراسات عربية وأجنبية.

#### (2.4.1) الدراسات العربية:

- 1- دراسة حشاني (2022) بعنوان "دور مراكز الفكر الحكومية في صنع السياسات العامة". أستعرضت الدراسة أهمية مراكز الفكر الحكومية في تحسين جودة صنع السياسات العامة من خلال مقارنة بين النماذج الغربية مثل مؤسسة راند الأمريكية والنموذج الجزائري.
- 2- دراسة الحسني (2021) بعنوان "دور السياسات الحكومية في تحقيق التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان". هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسات الحكومية في تعزيز التنوع الاقتصادي في عُمان خلال الفترة 2010-2020. وتوصلت إلى أن السياسات المتبعة، مثل تشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير البنية التحتية، ساهمت في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 59% عام 2010 إلى 68% عام 2020.
- 3- دراسة العبري (2019) بعنوان "تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عُمان". سعت الدراسة لتقييم مدى نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عُمان. وخلصت إلى أن السياسات المالية والنقدية والتجارية ساهمت في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتقليل الفقر، لكنها لم تحقق النتائج المرجوة في مجال الاستدامة البيئية.

4- دراسة الحميدي (2019) بعنوان "تطوير السياسات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية". هدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسات الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السعودية في ضوء رؤية 2030 وتوصلت إلى أن تطوير السياسات في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية والابتكار ساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتنويع الاقتصاد.

5- دراسة عبد الرحمن (2019) بعنوان "أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في مصر". حللت الدراسة تأثير السياسات المالية والنقدية والتجارية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000-2018. وأظهرت النتائج أن السياسات التوسعية والإصلاحات الهيكلية ساهمت في تحسين معدلات النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية.

6- دراسة بن عمر (2018) بعنوان "دور السياسات الحكومية في تنويع الاقتصاد الجزائري". سعت الدراسة لتقييم فعالية السياسات الحكومية في تنويع الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الاعتماد على النفط. وأشارت النتائج إلى أن السياسات الصناعية والزراعية والسياحية ساهمت في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

7- دراسة عواطف (2018) بعنوان "دور الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية: المملكة السعودية نموذجاً". تشير الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية تساهم في تطوير الهيكل التنظيمي وأساليب العمل وتطوير البنية المالية لتصبح أكثر مرونة ومع ذلك تواجه الحكومة الإلكترونية عدة معوقات منها ضعف البنية التحتية والملائمة في تطبيق التكنولوجيا والاتصالات وغياب التكامل والتنسيق بين الجهات.

8- دراسة العجمي والهاجري (2017) بعنوان "تأثير السياسات الحكومية على بيئة الأعمال في دولة الكويت". حللت الدراسة تأثير السياسات الحكومية على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع ريادة الأعمال

في الكويت وأظهرت النتائج أن تطوير السياسات التنظيمية والتمويلية والتدريبية ساهم في تسهيل إجراءات بدء الأعمال وتعزيز النشاط الريادي.

#### (2.4.2) الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Osinubi 2021) بعنوان "تأثير السياسات الحكومية على النمو الاقتصادي في نيجيريا". هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2019. وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى أن السياسات المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى الطويل.

2- دراسة (Nguyen et al. 2020) بعنوان "السياسات الحكومية وأداء الاقتصاد الكلي في فيتنام". حللت الدراسة تأثير السياسات الحكومية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في فيتنام خلال الفترة 2000-2018. وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وجدت الدراسة أن السياسات المالية والنقدية والتجارية كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والاستقرار في فيتنام، مع أهمية خاصة للإئفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم.

3- دراسة (Ketabforoush et al. 2019) بعنوان "تأثير السياسات الحكومية على التنوع الاقتصادي في إيران". سعت الدراسة لتقييم فعالية السياسات الحكومية في تعزيز التنوع الاقتصادي في إيران خلال الفترة 1990-2017. وباستخدام نموذج التكامل المشترك، أظهرت النتائج أن السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية ساهمت بشكل إيجابي في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، لكن بدرجات متفاوتة.

4- دراسة (Vu 2017) بعنوان "السياسات الحكومية والتحول الهيكلي في الاقتصاد الفيتنامي". خللت الدراسة دور السياسات الحكومية في التحول الهيكلي للاقتصاد الفيتنامي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي خلال الفترة 1986-2015. وباستخدام منهجية التحليل القطاعي، أظهرت النتائج أن السياسات الصناعية والتجارية والاستثمارية ساهمت بشكل كبير في زيادة مساهمة الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الفيتنامي.

5- دراسة (Bryan, J. L. 2013) تتناول هذه الدراسة تأثير السياسات الحكومية على النمو الاقتصادي والأعمال التجارية الجديدة. تشير إلى أن عدم اليقين في السياسات قد زاد في الولايات المتحدة خلال العقد الماضي، نتيجة لتزايد الاستقطاب بين المسؤولين المنتخبين في واشنطن. وتوضح الدراسة كيف أن الخلافات السياسية تؤثر سلباً على الأعمال، خاصة الأعمال الصغيرة، التي تمثل أكثر من 50% من النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص. كما تسلط الضوء على أهمية السياسات النقدية المعاصرة وتأثيرها المحتمل على النشاط التجاري، مما يستدعي مزيداً من البحث. وتقدم الدراسة نتائج تحليلية تساعد في تعزيز الفهم حول هذه القضايا السياسية الهامة.

### (2.4.3) التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع السياسات الحكومية وتأثيرها على مختلف الجوانب الاقتصادية والتنمية في عدد من الدول العربية والأجنبية، بما في ذلك سلطنة عُمان وقد أظهرت هذه الدراسات أهمية الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية في تحقيق التنوع الاقتصادي، والنمو المستدام، وتحسين بيئة الأعمال.

على وجه الخصوص، قدمت دراسة الحسني (2021) ودراسة العبري (2019) رؤى قيمة حول تأثير السياسات الحكومية على التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة في سلطنة عُمان، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدراسة الحالية.

#### (2.4.4) الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب:

- 1- تركز هذه الدراسة على تحليل تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال فترة زمنية حديثة ومحددة (2020-2023)، مما يتيح تحليل أحدث التطورات في السياسات الحكومية وآثارها.
- 2- تركز الدراسة الحالية بشكل خاص على الأمانة العامة لمجلس المناقصات، وهو جانب محدد من الإدارة الحكومية لم يتم التركيز عليه بشكل مباشر في الدراسات السابقة.
- 3- تربط الدراسة الحالية بشكل مباشر بين تطوير السياسات الحكومية والتنمية الاقتصادية، مما قد يوفر رؤى جديدة ومختلفة عن الدراسات السابقة.

#### (2.4.5) أوجه التشابه والاختلاف:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بتحليل تأثير السياسات الحكومية على الجوانب الاقتصادية والتنموية، وايضاً تشترك مع دراسات مثل الحسني (2021) والعبري (2019) في التركيز على سلطنة عُمان ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية في تركيزها على فترة زمنية أحدث (2020-2023) وفي تركيزها الخاص على الأمانة العامة لمجلس المناقصات كمحور للدراسة وأنها قد تختلف في المنهجية المستخدمة والمتغيرات التي تدرسها.

## (2.4.6) أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب:

- 1- ساعدت هذه الدراسات في تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للبحث، وتوضيح العلاقات بين السياسات الحكومية والتنمية الاقتصادية.
- 2- وفرت الدراسات السابقة، خاصة تلك المتعلقة بسلطنة عُمان، معلومات قيمة عن السياق الاقتصادي والتنموي في البلاد.
- 3- ساهمت هذه الدراسات في تحديد المؤشرات والمتغيرات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند دراسة تأثير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية.
- 4- قدمت الدراسات السابقة نتائج يمكن مقارنتها بنتائج الدراسة الحالية.

## خاتمة الفصل الثاني

يختتم هذا الفصل باستعراض شامل للإطار النظري للدراسة، حيث تم تناول مفهوم السياسات الحكومية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تم التطرق إلى أنواع السياسات الحكومية المختلفة وكيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي والتنمية، وتم استعراض نظريات التنمية الاقتصادية، مع التركيز على النظريات التجريبية والمنهجية وسلط الضوء على أهمية تطوير السياسات الحكومية لمواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة، مع الاستشهاد بتجارب دولية ناجحة.

هذا الفصل يوفر أساسًا نظريًا قويًا للدراسة الميدانية اللاحقة، ويساعد في فهم السياق العام لتطوير السياسات الحكومية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

يقوم هذا الجزء من الدراسة بوصف وتحديد منهجية الدراسة المتبعة والتي يمكن بواسطتها تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها حيث يتم تحديد مجتمع الدراسة المستهدف والعينة المختارة وخصائصها. كما يتم إعداد وتطوير أداة الدراسة واستقرارها وتوضيح جميع إجراءات الدراسة والطرق الإحصائية المستخدمة.

تتناول هذه الدراسة تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023، مع التركيز بشكل خاص على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات. وتهدف إلى تحليل وتقييم فعالية هذه السياسات في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة المتبعة، بما في ذلك مجتمع وعينة الدراسة، وأداة جمع البيانات المستخدمة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

#### (3.1) منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها بشكل دقيق. ويتم ذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، ثم تحليل هذه البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات ذات مغزى. كما يتم الاعتماد على المنهج المقارن لدراسة التغيرات في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023 ومقارنتها بالفترات السابقة.

### (3.2) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الجهات الحكومية بتنفيذ السياسات الاقتصادية في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى الخبراء والمختصين في مجالات الاقتصاد والتنمية.

اختارت الباحثة عينة الدراسة بطريقة العينة الميسرة، كما اعتمد الباحث على معادلة تامسون لتحديد العينة اللازمة بناء على مجتمع الدراسة الأصلي البالغ (1000) موظفاً، حيث أظهرت نتائج معادلة روبرت ماسون عن أن العينة اللازمة على الأقل (200) مفردة من العاملين

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N - 1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

n = تمثل حجم العينة

N: حجم المجتمع

p: تمثل القيمة الاحتمالية وتساوي (0.50)

d: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.05)

Z تمثل الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة = 1.96

$$N=933 \times 0.50(1 - 0.50) \div 258 - 1 \times (0.05^2 \div 1.96^2) + 0.50(1 - 0.50) = 243$$

### (3.3) عينة الدراسة:

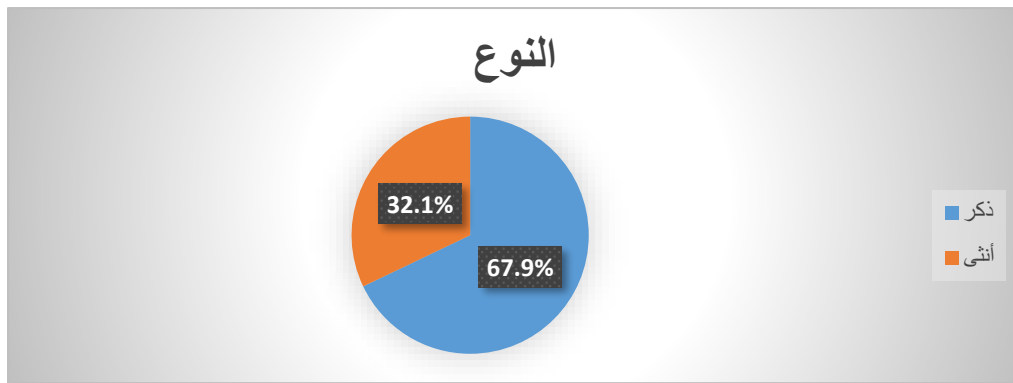
تم اختيار عينة ميسرة ممثلة لهذا المجتمع. وتم تحديد حجم العينة بـ 200 مفردة، موزعة على موظفي الأمانة العامة لمجلس المناقصات.

## أولاً: بالنسبة لمتغير النوع

جدول (1-3) لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

النسبة المئوية	التكرار	النوع	العينة
67.9	165	ذكر	الجنس
32.1	78	أنثى	
<b>100.0</b>	<b>243</b>	<b>إجمالي</b>	

يبين الجدول (1-3) أن نسبة الذكور هي النسبة الغالبة وهي تمثل نسبة تصل إلى 67.9% من حجم العينة.



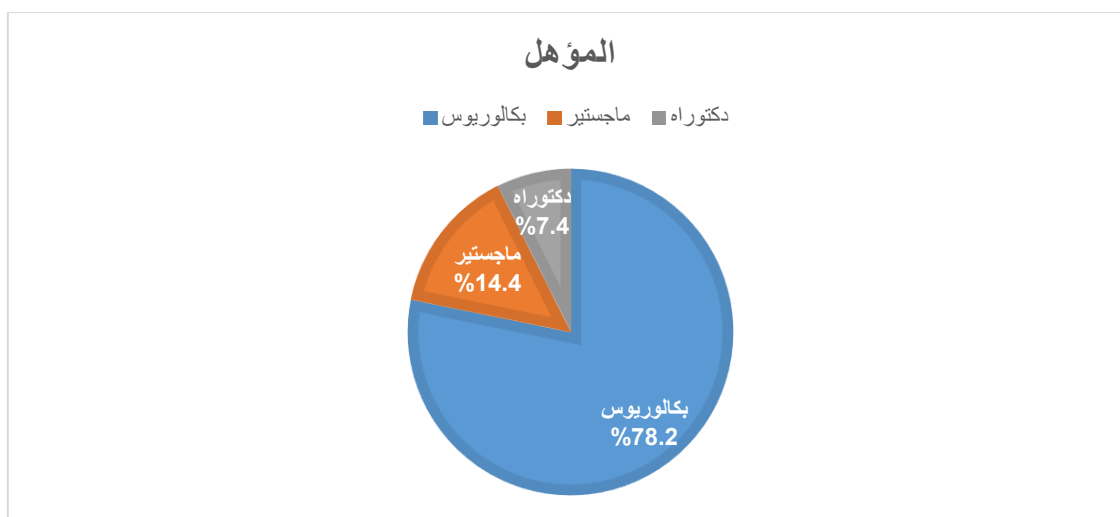
شكل (1-3) يوضح النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

## ثانياً: بالنسبة لمتغير المؤهل الدراسي

جدول (2-3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل
78.2	190	بكالوريوس
14.4	35	ماجستير
7.4	18	دكتوراه
<b>100.0</b>	<b>243</b>	<b>الإجمالي</b>

يوضح الجدول السابق أن نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس هم النسبة الغالبة ويمثلون (78.2%)، يليهم الحاصلون على درجة الماجستير بنسبة بلغت (14.4%)، وأخيراً كانت النسبة الأقل هم الحاصلون على الدكتوراه بنسبة بلغت (7.4%) من عينة البحث.



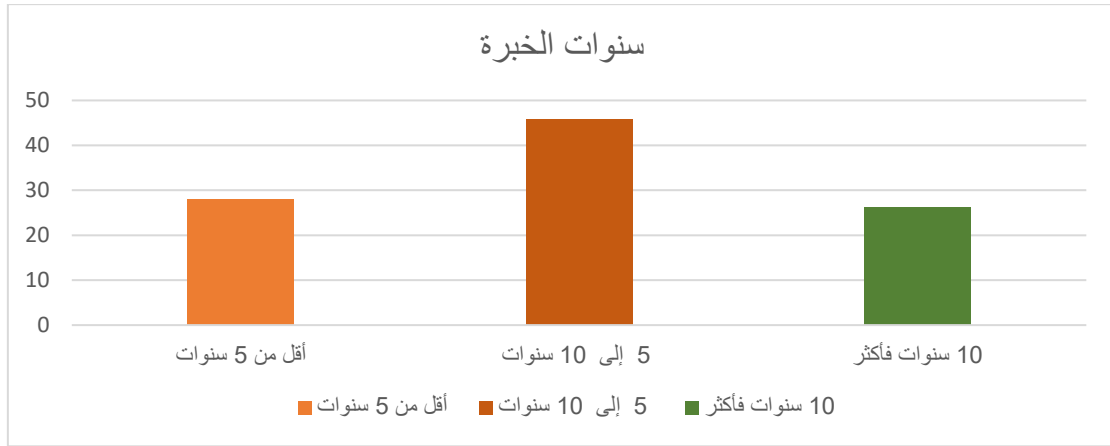
شكل (2-3) يوضح النسبة المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي

رابعاً: بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة

جدول (3-3) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	68	28.0
5 إلى 10 سنوات	111	45.7
10 سنوات فأكثر	64	26.3
الإجمالي	243	100.0

يتضح من الجدول السابق أن نسبة أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات هم النسبة الغالبة بنسبة (45.7%)، يليهم من خبرتهم أقل من 5 سنوات (28.0%)، وأن أصحاب الخبرة أكثر 10 سنوات فأكثر هم النسبة الأقل بنسبة بلغت (26.3%).



**شكل (3-3) يوضح النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

### 3.4 أداة جمع البيانات:

إن أدوات البحث العلمي هي الطريقة الوحيدة للعمل على جمع البيانات والمعلومات بطريقة منهجية صحيحة، من خلالها يمكن الكتابة في البحوث العلمية، ويمكن تعريف أدوات جمع البيانات بأنها: عدد من الطرق والآليات التي يتبعها الباحثون لجمع وحصر البيانات والمعلومات التي تساعدهم في دراستهم، حيث تتنوع أدوات جمع البيانات بسبب تنوع وتباين الأبحاث العلمية، وطبيعة مجالاتها وموضوعاتها، ومن أشهر هذه الأدوات:

- الملاحظة: هي التي تعمل على المراقبة الظاهرة أو السلوكيات الخاضعة للبحوث وتتناولها الدراسة.
- المقابلة: هي التي تستخدم في نقاش يدور بين الباحث وأفراد عينة الدراسة.
- الاختبارات: هي التي تعمل على قياس سلوكيات محددة أو ظاهرة ما.
- الاستبانة: هي تُعدّ من أكثر استخدام أدوات جمع البيانات في البحوث العلمية، حيث تتكون من استمارة بها مجموعة من الأسئلة، وربما يتوافر بها عدد من الخيارات يجب عليها أفراد العينة أو (المبحوثون)، وأفراد العينة هنا هم عينة ميسرة من العاملين، وقد لا توجد خيارات وتترك الحرية لأفراد العينة لكي يعبروا عن آرائهم (عطوان، مطر، يوسف خليل، 2018 م).

في هذه الدراسة تم استخدام أداة الاستبانة وتم توزيعها على عينة البحث، حيث ستقسم استبانة الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: يتحدث عن المتغيرات الديموغرافية: (النوع، والمؤهل الدراسي، وسنوات الخدمة).

### القسم الثاني: يتحدث عن متغيرات الدراسة:

1. محور تقييم تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة 2020-2023،

ويشمل أسئلة حول:

- فعالية السياسات المالية والنقدية

- جهود تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات غير النفطية

- تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

- تطوير البنية التحتية والتحول الرقمي

2. محور تقييم دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ السياسات الحكومية وتعزيز

التممية الاقتصادية، ويشمل أسئلة حول:

- كفاءة وشفافية عمليات طرح وترسية المناقصات

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التتموية

- مواءمة عمل المجلس مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الاستبيان (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). كما تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان من

خلال عرضه على مجموعة من المحكمين وإجراء اختبار ألفا كرونباخ.

### جدول (3-4) مقياس ليكرت الخماسي:

الدرجة	القيمة
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

تمت معالجة مقياس ليكرت وحساب الوزن النسبي للمتوسطات من خلال المعادلة التالية

$$0.8 = \frac{1 - 5}{5} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \text{طول الفئة}$$

ولحساب درجة الاستجابات حسب متوسط الاجابات تم إضافة طول الفئة إلى اقل درجة في المقياس.

### الجدول (3-5) يوضح درجة الإستجابة:

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
1.8-1	قليلة جداً
2.6-1.81	قليلة
3.4-2.61	متوسطة
4.2-3.41	عالية
5-4.21	عالية جداً

### 3.5 صدق أداة الدراسة:

تم عرض الاستبانة على المشرف لمعرفة مدى ملاءمتها لجمع البيانات، وتم تعديلها بشكل

أولي حسب رأي المشرف، ثم تم عرض الاستبانة على (4) محكمين، (الملحق رقم 1) يبين أعضاء

لجنة التحكيم، والملحق رقم (2) يوضح أداة الاستبانة.

### 3.5.1 الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات):

يرى (المشهداني، 2017م) أن الصدق والثبات هي مصطلحات تستخدم لتقييم جودة البحث، لا بد من مراعاة الصدق والثبات في البحث العلمي الخاص بالباحثة، وكتابة النتائج، فالصدق يتعلق بدقة المقياس، بينما الثبات يتعلق باتساق المقياس.

المقصود بصدق الأداة: هو وضوح مفردات وألفاظ فقرات الاستبانة لمن يشملهم الاستبيان، وتكون قابلة للتحليل الإحصائي، وهو أن تؤدي أسئلة الاستبانة وتقيس ما وضع لقياسه فعلا، أي أن المقصود وضوح الاستبانة من خلال فقراتها ومفرداتها ومفهومها لمن تشملهم الاستبانة، وتكون صالحة للتحليل الإحصائي.

ولمعرفة صدق الأداة هناك أسلوب يسير وسهل الاستخدام لدى الباحثين وهو صدق المحكمين، ولا بد أن يكون المحكم مختصاً في هذا المجال، فتختار الباحثة عدداً من المحكمين المختصين في مجال الظاهرة أو مشكلة الدراسة، ويطلب منهم التصحيح للفقرات أو الحكم عليها بأنها مرتبطة بالبعد الذي تقيسه أو غير مرتبطة.

أما الثبات: فهو القدرة على التكرار أو الإعادة مع تحقيق نتائج متشابهة، أي أن الباحثة يحصل على نفس النتائج عند القياس إذا قام باستخدام نفس الأساليب على المادة المبحوثة، والثبات في أغلب الحالات هو عامل ارتباط، ومن أكثر الطرق لقياس الصدق والثبات عن طريق (كرونباخ ألفا)، التي تعتمد على الاتساق الداخلي.

ولمعرفة الخصائص السيكومترية لاستبانة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها على عينة استطلاعية مكونه من عدد (30) من الموظفين.

### 3.5.2 صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة بصورتها المبدئية على مجموعة من الموظفين أصحاب خبرة واختصاص الملحق رقم (1)، حيث قاموا بوضع الملاحظات حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى ملاءمة الفقرات لكل محور من محاور الاستبانة، كذلك تمت صياغتها لغويا، حيث تم تعديل بعض الفقرات، وإضافة فقرات أخرى، حيث أصبح عدد فقرات الاستبانة النهائي (25) فقرة، كما يتضح في الجدول رقم (3-6).

#### جدول رقم (3-6) أبعاد وفقرات الأداة

الأبعاد	عدد الفقرات
تطوير السياسات الحكومية	15
دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات	10
الإجمالي	25

### 3.5.3 صدق التناسق الداخلي:

يتحقق صدق التناسق الداخلي من معاملات الارتباط البينية بين الدرجات المتحصلة من الفقرات والدرجة الكلية على الاستبانة أو أبعادها. وتشير نتائج التناسق الداخلي إلى قوة الارتباط من واقع الدلالة الإحصائية القائمة بين كل متغير أو بعد وفقراته.

#### جدول رقم (3-7) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور تطوير السياسات الحكومية مع أبعاده

البعد	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
البُعد الأول: السياسات المالية والنقدية	.857**
البُعد الثاني: تنويع الاقتصاد	.773**
البُعد الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار	.842**

\*\* دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

أظهرت نتائج العلاقات الارتباطية لاختبار بيرسون وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من الدرجة الكلية للمحور مع أبعاده، وعليه، فقد أظهرت جميع النتائج أيضا وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مشيرة إلى تحقق التناسق الداخلي بين المحور وأبعاده.

**جدول رقم (3-8) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور تطوير السياسات الحكومية**

المفردة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	البعد
1	.743**	البُعد الأول: السياسات المالية والنقدية
2	.762**	
3	.876**	
4	.741**	
5	.853**	
6	.856**	البُعد الثاني: تنويع الاقتصاد
7	.824**	
8	.850**	
9	.856**	
10	.816**	
11	.811**	البُعد الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار
12	.793**	
13	.631**	
14	.775**	
15	.624**	

\*\* دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

أظهرت نتائج العلاقات الارتباطية لاختبار بيرسون وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من الدرجة الكلية للمحور مع فقراته، وعليه تستبقى جميع الفقرات، وعليه فقد أظهرت جميع النتائج

أيضا وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مشيرة إلى تحقق التناسق الداخلي بين الفقرات تبعا لبعدها.

جدول رقم (3-9) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور دور الأمانة لمجلس المناقصات مع أبعاده

البعده	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
البعده الأول: كفاءة وشفافية المناقصات	.843**
البعده الثاني: تشجيع القطاع الخاص	.751**

\*\* دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

أظهرت نتائج العلاقات الارتباطية لاختبار بيرسون وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من الدرجة الكلية للمحور مع أبعاده، وعليه فقد أظهرت جميع النتائج أيضا وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية، مشيرة إلى تحقق التناسق الداخلي بين المحور وأبعاده.

جدول رقم (3-10) نتائج صدق التناسق الداخلي لمحور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات

البعده	المفردة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
البعده الأول: كفاءة وشفافية المناقصات	1	.831**
	2	.667**
	3	.749**
	4	.632**
	5	.799**
البعده الثاني: تشجيع القطاع الخاص	6	.858**
	7	.827**
	8	.886**
	9	.798**
	10	.669**

\*\* دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

أظهرت نتائج العلاقات الارتباطية لاختبار بيرسون وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من الدرجة الكلية لكل بُعد مع فقراته، وعليه تستبقى جميع الفقرات، وعليه فقد أظهرت جميع النتائج أيضا وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية مشيرة إلى تحقق التناسق الداخلي بين الفقرات تبعا لبعدها.

### 3.6 الثبات:

للتأكد من ثبات الأداة وجودتها، قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على جزء من عينة الدراسة للمجتمع البحثي. والتحقق من ثبات المقياس من الإجراءات الضرورية في البحث العلمي، ويعرف الثبات بأنه مدى قدرة المقياس على إعطاء نفس النتائج في كل مرة يتم تقديمها إلى الفئة المدروسة تحت ظروف مماثلة (شراز، 2015). قام الباحثة بتطبيق الدراسة الاستطلاعية على عينة من (30) مستجيب من الموظفين.

تتعدد أساليب التحقق من الثبات في الدراسات العلمية، وفي هذه الدراسة استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي، لسيطه الواسع في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إن هناك شبه إجماع بين خبراء الإحصاء حول معيار تقييم النتائج المستخلصة للحكم على جودة المقياس وثباته، فتشير قيمة ألفا بمقدار (0.9) إلى ثبات ممتاز للمقياس، وقيمة ألفا ما بين (0.9-0.8) بأنها قيمة جيدة، أما إذا تراوحت بين (0.8-0.7)، فنحكم عليها بأنها قيمة مقبولة، والنتيجة التي تكون أقل من (0.6-0.7) فهي قيمة ضعيفة، بينما قيمة ألفا كرونباخ التي تكون قيمتها أقل من (0.5) فيحكم عليها بأنها نتيجة غير مقبولة، وأن المقياس غير ثابت (شراز، 2015).

#### 3.6.1 ثبات أداة الدراسة:

تسعى أداة الدراسة إلى بيان تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2020-2023) (دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)،

ولقد استقرت أداة الدراسة بعد التأكد من صدق الأداة بالأساليب العلمية المشار إليها سابقاً، على  
تكونها من محورين أساسيين، بمعدل إجمالي مكون من (25) فقرة.

**جدول رقم (3-11): قيمة الاتساق الداخلي لمعامل ألفا كرونباخ أبعاد الدراسة**

محاور الدراسة	أبعاد أداة الدراسة	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي	طريقة التجزئة النصفية	
					الارتباط قبل التصحيح	الارتباط بعد التصحيح
تطوير السياسات الحكومية	البعد الأول: السياسات المالية والنقدية	5	0.901	0.961	0.816	0.896
	البعد الثاني: تنوع الاقتصاد	5	0.876	0.957	0.824	0.904
	البعد الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار	5	0.891	0.951	0.892	0.939
	المجموع	15	0.913	0.949	0.873	0.944
دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات	البعد الأول: كفاءة وشفافية المناقصات	5	0.887	0.916	0.889	0.938
	البعد الثاني: تشجيع القطاع الخاص	5	0.906	0.948	0.901	0.944
	المجموع	10	0.898	0.931	0.879	0.923

أظهرت نتائج معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي كما هو مشار إليه في الجدول أعلاه أن قيمة  
الثبات الكلي لمعامل ألفا كرونباخ لمحور تطوير السياسات الحكومية بلغ (0.913) وهي قيمة تدل  
على مستوى ثبات ذي تقدير جيد، في حين جاءت تقديرات الأبعاد بدرجة جيدة، حيث بلغت قيمة  
معامل ألفا لمحور دور مجلس المناقصات (0.898)، وعليه فيحكم الباحث أن الثبات حقق نسباً  
متفاوتة بين المتغيرات وأبعادها، ولكن جميعها تثبت جودة أداة الدراسة وصلاحياتها للبحث العلمي.

## الفصل الرابع

### عرض النتائج

#### مقدمة:

تناول هذا الفصل تحليل النتائج لأسئلة الدراسة، والتي تسعى لبيان " تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2020-2023) (دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)" من وجهة نظر عينة الدراسة.

بلغت أسئلة الدراسة خمسة أسئلة وتنوعت في أساليبها الإحصائية، حيث استخدمت الدراسة المتوسطات والانحرافات المعيارية لبيان تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2020-2023) (دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)" من وجهة نظر عينة الدراسة، لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات والتعرف على مستوى التنمية الاقتصادية بأبعادها: (السياسات المالية والنقدية، تنوع الاقتصاد، بيئة الأعمال والاستثمار)، من وجهة نظر عينة الدراسة، في الأمانة العامة لمجلس المناقصات، كذلك بيان العلاقة الارتباطية بين تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر عينة الدراسة، في الأمانة العامة لمجلس المناقصات، بالإضافة إلى بيان أثر تطوير السياسات الحكومية بأبعاده في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر عينة الدراسة، في الأمانة العامة لمجلس المناقصات، بينما استخدم تحليل التباين متعدد المتغيرات في دراسة الفروق بين متغيرات الدراسة والمتغيرات الديمغرافية.

## 4.1 التحليلات الأولية:

استخدمت الدراسة الحالية أساليب إحصائية متنوعة، وتختلف هذه الأساليب من حيث الشروط الواجب التحقق منها قبل البدء في التحليل، وذلك لضمان جودة التحليل ووضوحه، والوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وتركزت هذه الافتراضات في التحقق من القيم الشاذة والمتطرفة؛ وذلك لأثرها السلبي على النتائج، والتحقق أيضا من التوزيع الطبيعي للبيانات، وذلك لإثبات معلمية الاختبارات الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج.

### 4.1.1 القيم المتطرفة:

أظهرت النتائج عند فحص القيم المتطرفة عن وجودها في البيانات، والتي كان لها تأثير على التوزيع الطبيعي للبيانات، والتي يترتب عليها آثار سلبية على النتائج، وعليه تم حذفها، وقدر بلغ عدد الحالات المتطرفة التي تم حذفها ثلاث حالات فقط واستبدالها في نفس الزمن بحالة أخرى بديلة، ليلبلغ إجمالي عدد الاستجابات الفعلية (243) مستجيباً تم الحصول عليها من عينة الدراسة.

### 4.1.2 التوزيع الطبيعي للبيانات:

من الأهمية بمكان التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال معاملات الالتواء والتقلطح، وذلك للتحقق من نوع الأساليب الإحصائية المناسبة، وهل البيانات تقع ضمن البيانات البارامترية أو اللابارامترية.

ويتم الحكم على تمتع البيانات بالتوزيع الطبيعي، وذلك عند وقوع قيم الالتواء ما بين  $(2\pm)$  وقيم التقلطح ما بين  $(7\pm)$ ، وعليه فقد أظهرت نتائج الالتواء والتقلطح (انظر الجدول) أن جميع النتائج جاءت في نطاق التوزيع الطبيعي، فقد تراوحت قيم الالتواء بين  $(-0.187 - 0.248)$ ، وتراوحت قيم التقلطح بين  $(381 - 467)$ .

من هذه النتائج تستنتج الباحثة أن كل من المحاور المتغيرات، سواء لمتغير تطوير السياسات الحكومية أو متغير دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات، تقع ضمن التوزيع الطبيعي.

#### جدول رقم (4-1) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء		التفطح	
			الالتواء	الخطأ المعياري	التفطح	الخطأ المعياري
تطوير السياسات الحكومية	3.64	0.450	-0.248	0.122	-0.467	.292
دور مجلس المناقصات	3.63	0.399	-0.187	0.122	-0.381	.292

#### 4.2 الإحصاءات الوصفية:

حيث تتكون الاستبانة التي توضح ذلك من محورين رئيسيين متمثلين في: محور (تطوير السياسات الحكومية)، ومحور (دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات)، وعليه تستقصى الدراسة المستويات التي يمكن تطبيقها لرفع دور الأمانة، واعتمدت الدراسة للحكم على نتائج المتوسطات الحسابية لأثر تطبيق تطوير السياسات الحكومية على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات على معيار المدى المبني من مقياس لكرت الخماسي، وهي على النحو الآتي كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (4-2) المعيار المستخدم في الحكم على مستويات الضغوط النفسية لدى أفراد العينة ويتم حساب الدرجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وهو متدرج كالاتي: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، حيث تأخذ الدرجات (5-4-3-2-1) على الترتيب، وقد تم تحديد مستوى استجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات المحورين وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مدى تشجيع القطاع الخاص} = \frac{1-ن}{ن} \text{ حيث إن ن تمثل تدرج المقياس} = \frac{1-5}{5} = 0.8$$

جدول (4-2) تقدير النسبة المئوية لمتوسط تشجيع القطاع الخاص للمحورين وتقديرها

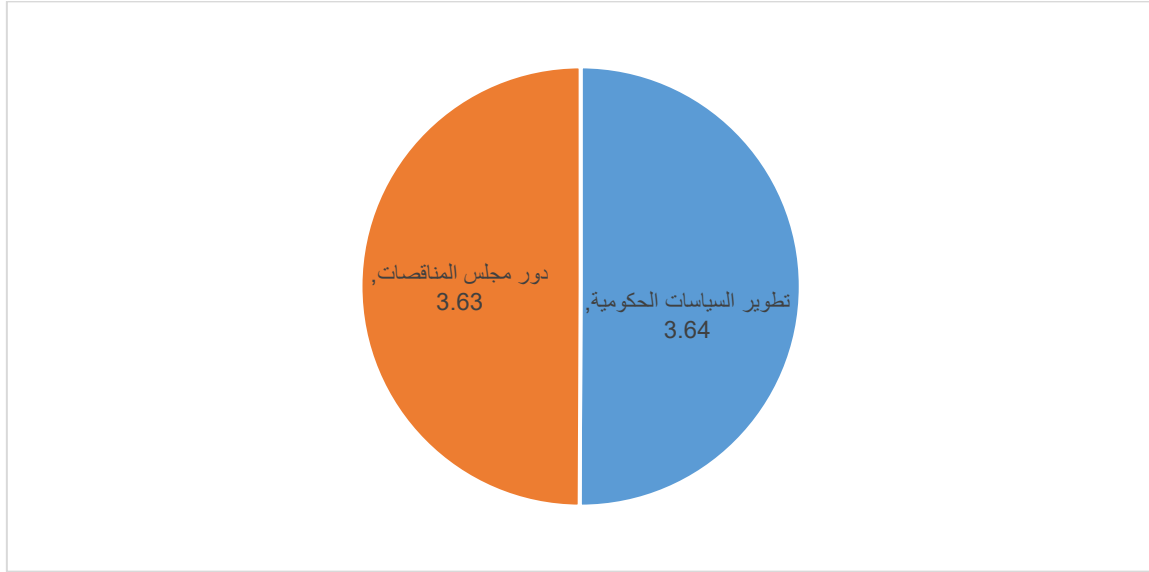
المتوسط	النسبة المئوية للمتوسط	درجة التقدير
من 1 إلى أقل من 1.8	20 % لأقل من 36 %	منخفضة جدا
من 1.8 إلى أقل من 2.6	36 % لأقل من 52 %	منخفضة
من 2.6 إلى أقل من 3.4	52 % لأقل من 68 %	متوسطة
من 3.4 إلى أقل من 4.2	68 % لأقل من 84 %	مرتفعة
من 4.2 إلى 5	84 % إلى 100 %	مرتفعة جدا

جدول رقم (4-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة ككل

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تطوير السياسات الحكومية	3.64	0.450	مرتفع
2	دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات	3.63	0.399	مرتفع
	متوسطات المحاور ككل	3.63	0.370	مرتفع

عدد العينة (N) = 243

أظهرت نتائج التحليلات الإحصائية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أن المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة الكلية جاءت بمقدار (3.63)، والانحراف المعياري بمقدار (0.370)، وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى تطبيق تطوير السياسات الحكومية في تعزيز التنمية الاقتصادية لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات مرتفع.



شكل (4-1) المتوسطات الحسابية والانحرافات لمحاور الدراسة

#### 4.2.1 عرض الإحصاءات الوصفية للمحور الأول:

أولاً: أبعاد تطوير السياسات الحكومية

• البعد الأول: السياسات المالية والنقدية

الجدول (4-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد السياسات المالية والنقدية كأحد

أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	ساهمت السياسات المالية في تحقيق التوازن المالي للدولة	3.61	0.847	72.2%	13.72	.000	مرتفعة	3

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
2	نجحت السياسات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم	3.5	0.81	70.0%	14.05	.000	مرتفعة	5
3	أدت السياسات المالية إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي	3.66	0.7	73.2%	12.63	.000	مرتفعة	2
4	ساهمت السياسات النقدية في استقرار سعر صرف الريال العماني	3.6	0.762	72.0%	11.89	.000	مرتفعة	4
5	نجحت الحكومة في تقليل عجز الموازنة العامة	3.73	0.685	74.6%	13.27	.000	مرتفعة	1
	المحور الأول: السياسات المالية والنقدية	3.62	0.578	72.4%	13.58	.000	مرتفعة	

يبين الجدول (4-4) أن المتوسط الحسابي لُبعد السياسات المالية والنقدية في الأمانة العامة لمجلس

المناقصات ككل (3.62) بدرجة مرتفعة وهو أعلى من المتوسط المقبول (3)، وقد تراوحت مجالاتها ما بين

(3.50 - 3.73)، حيث جاء الفقرة (نجحت الحكومة في تقليل عجز الموازنة العامة) في المرتبة الأولى بأعلى

متوسط حسابي بلغ (3.73) وبانحراف معياري (0.685)، بينما جاءت الفقرة (نجحت السياسات النقدية في

السيطرة على معدلات التضخم) في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.5) وبانحراف معياري (0.81).

• البعد الثاني: تنوع الاقتصاد في السياسات الحكومية

الجدول (4-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد تنوع الاقتصاد في السياسات

الحكومية كأحد أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي	3.63	0.7	72.6%	15.6	.000	مرتفعة	3
2	تحسنت إنتاجية القطاع الصناعي	3.64	0.728	72.8%	22.31	.000	مرتفعة	2
3	أنتعش قطاع السياحة بشكل ملحوظ	3.57	0.667	71.4%	19.82	.000	مرتفعة	4
4	تطورت كفاءة الخدمات اللوجستية والنقل	3.48	0.591	69.6%	13.98	.000	مرتفعة	5
5	أرتفع الاستثمار في قطاع التعدين	3.68	0.671	73.6%	16.13	.000	مرتفعة	1
	المحور الثاني: تنوع الاقتصاد	3.59	0.472	72.0%	14.18	.000	مرتفعة	

يظهر من الجدول (4-5) أنّ المتوسط الحسابي لبُعد تنوع الاقتصاد في السياسات الحكومية كأحد أبعاد

تطوير السياسات الحكومية (3.59) بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة

على فقرات بعد تنوع الاقتصاد في السياسات الحكومية كأحد أبعاد تطوير السياسات الحكومية ما بين

(3.48 - 3.68)، وأن أعلى الفقرات كانت الفقرة (5) ونصها: "أرتفع الاستثمار في قطاع التعدين"، بمتوسط

حسابي (3.68) بدرجة مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (4) ونصها: "تطورت كفاءة الخدمات اللوجستية

والنقل"، بمتوسط حسابي (3.48).

• البعد الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار

الجدول (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد بيئة الأعمال والاستثمار كأحد

أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	تحسنت إجراءات تأسيس الشركات	3.65	0.641	73.0%	15.21	.000	مرتفعة	5
2	زادت التسهيلات المقدمة للمستثمرين	3.67	0.662	73.4%	14.62	.000	مرتفعة	4
3	تطورت التشريعات المنظمة للاستثمار	3.76	0.63	75.2%	13.49	.000	مرتفعة	2
4	تحسنت خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة	3.7	0.645	74.0%	11.38	.000	مرتفعة	3
5	زادت الضمانات والحوافز الضريبية للاستثمار	3.77	0.581	75.4%	10.27	.000	مرتفعة	1
	المحور الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار	3.694	0.522	73.9%	13.12	.000	مرتفعة	

يظهر من الجدول (4-6) أنّ المتوسط الحسابي المعيارية لُبعد بيئة الأعمال والاستثمار كأحد أبعاد

محور تطوير السياسات الحكومية ككل (3.69) بدرجة موافقة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية

لتقديرات عينة الدّراسة على فقرات بُعد سرعة تشجيع القطاع الخاص ومساعدة العميل ما بين (3.65-

3.77)، كما تبين من الجدول أنّ أعلى الفقرات هي الفقرة (1) ونصها: " زادت الضمانات والحوافز

الضريبية للاستثمار"، بمتوسط حسابي (3.77) ودرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (1) كأدنى ترتيب

في متوسط فقرات هذا البُعد ونصها: " تحسنت إجراءات تأسيس الشركات " بمتوسط (3.65) ودرجة

مرتفعة.

## تحليل أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية:

يبين الجدول (4-7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد المتعلقة بمحور جودة

تطوير السياسات الحكومية.

الجدول (4-7): الفقرات المتعلقة لأبعاد المتعلقة بمحور تطوير السياسات الحكومية

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	المحور الأول: السياسات المالية والنقدية	3.62	0.578	72.4%	13.58	.000	مرتفعة	2
2	المحور الثاني: تنوع الاقتصاد	3.59	0.472	72.0%	14.18	.000	مرتفعة	3
3	المحور الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار	3.69	0.522	73.9%	13.12	.000	مرتفعة	1
	تطوير السياسات الحكومية	3.63	0.450	72.8%	17.33	.000	مرتفعة	

يظهر من الجدول (4-7) أنّ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بمحور تطوير السياسات الحكومية (3.63) بدرجة موافقة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية ما بين (3.59 - 3.69)، كما تبين من الجدول أنّ أعلى الأبعاد هو البعد الخاص ببيئة الأعمال والاستثمار، بمتوسط حسابي (3.69) ودرجة مرتفعة، بينما كان أدناها البعد الخاص " تنوع الاقتصاد "، بمتوسط حسابي (3.59).

ويتضح أنّ الفروق بين متوسطات أبعاد تطوير السياسات الحكومية طفيفة للغاية، وكلها جاءت بتقديرات ما بين المرتفعة والمرتفعة جداً على مقياس ليكرت الخماسي مما يتضح معه أنّ تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات مرتفع من وجهة العاملين بها.

## المحور الثاني: دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات

### البعد الأول: كفاءة وشفافية المناقصات

الجدول (4-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لُبعد كفاءة وشفافية المناقصات كأحد

أبعاد محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	تتسم إجراءات طرح المناقصات بالشفافية	3.71	0.596	74.2%	29.36	.000	مرتفعة	3
2	تتوفر معايير واضحة لتقييم العطاءات	3.74	0.597	74.8%	24.61	.000	مرتفعة	2
3	الإعلان عن المناقصات بشكل واسع	3.65	0.601	73.0%	23.58	.000	مرتفعة	4
4	تتم عملية الترسية بموضوعية بعيداً عن الأهواء والميول والتحيزات	3.55	0.733	71.0%	27.71	.000	مرتفعة	5
5	يتوفر في نظام المناقصات الدعم التقني اللازم	3.77	0.532	75.4%	21.94	.000	مرتفعة	1
	المحور الأول: كفاءة وشفافية المناقصات	3.68	0.453	73.7%	25.21	.000	مرتفعة	

في الجدول (4-8) أظهرت النتائج للمتوسطات الحسابية لُبعد كفاءة وشفافية المناقصات كأحد أبعاد محور

دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات أن الفقرات جاءت بدرجة تصنيف متفاوتة، حيث تراوحت قيم

المتوسطات الحسابية ما بين (3.55 - 3.77)، وتشير إلى وجود مستويات مرتفعة ومرتفعة جداً، وبلغ أعلى

متوسط حسابي للفقرة رقم (5) والتي نصت على " يتوفر في نظام المناقصات الدعم التقني اللازم " بمتوسط

مقداره (3.77)، وانحراف معياري وقدره (0.453).

أما أقل متوسط حسابي فقد حصلت عليه الفقرة رقم (4) التي نصت على: " تتم عملية الترسية بموضوعية

بعيداً عن الأهواء والميول والتحيزات " والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.55).

### • البعد الثاني: تشجيع القطاع الخاص

الجدول (4-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبُعد تشجيع القطاع الخاص كأحد

أبعاد محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	تشجيع مشاركة الشركات المحلية في التناقص	3.56	0.782	71.2%	19.23	.000	مرتفعة	4
2	تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة	3.62	0.659	72.4%	21.89	.000	مرتفعة	1
3	تتوفر فرص متكافئة للمنافسة	3.6	0.674	72.0%	23.78	.000	مرتفعة	2
4	تتناسب شروط المناقصات مع قدرات القطاع الخاص	3.57	0.714	71.4%	17.52	.000	مرتفعة	3
5	يساهم المجلس في تطوير قدرات المتناقصين المحليين	3.5	0.606	70.0%	22.47	.000	مرتفعة	5
	المحور الثاني: تشجيع القطاع الخاص	3.57	0.568	71.4%	16.46	.000	مرتفعة	

يظهر من الجدول (4-9) أن المتوسط الحسابي لبُعد تشجيع القطاع الخاص كأحد أبعاد دور الأمانة العامة

لمجلس المناقصات (3.57) بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات

بعد تشجيع القطاع الخاص ما بين (3.5 - 3.62)، وأن أعلى الفقرات كانت الفقرة (2) ونصها: " تقديم

تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة " ، بمتوسط حسابي (3.62) بدرجة مرتفعة، بينما كان أداؤها للفقرة (5) ونصها: " يساهم المجلس في تطوير قدرات المتناقصين المحليين " ، بمتوسط حسابي (3.5).

### تحليل أبعاد محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات:

يبين الجدول (4-10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأبعاد المتعلقة بـ محور دور

مجلس المناقصات بالأمانة العامة لمجلس المناقصات.

الجدول (4-10): الفقرات المتعلقة لأبعاد المتعلقة بـ محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم النسبية %	قيمة الاختبار (t)	قيمة (sig.)	الدرجة	الترتيب
1	المحور الأول: كفاءة وشفافية المناقصات	3.68	0.453	73.7%	20.17	.000	مرتفعة	4
2	المحور الثاني: تشجيع القطاع الخاص	3.57	0.568	71.4%	18.98	.000	مرتفعة	5
	محور دور مجلس المناقصات	3.62	0.399	72.6%	19.28	.000	مرتفعة	

يظهر من الجدول (4-10) أنّ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بـ محور دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات (3.62) بدرجة موافقة مرتفعة، وتراوح المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة ما بين (3.57 - 3.68)، كما تبين من الجدول أنّ أعلى الأبعاد هو البعد كفاءة وشفافية المناقصات ، بمتوسط حسابي (3.68) ودرجة مرتفعة ، بينما كان أداؤها البعد الخاص تشجيع القطاع الخاص" ، بمتوسط حسابي (3.57)، ويتضح للباحثة أن الفروق بين متوسطات أبعاد دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات طفيفة للغاية وكلها جاءت بتقديرات مرتفعة على مقياس ليكرت الخماسي؛ مما يتضح معه أن دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات مرتفعة من وجهة نظر الموظفين.

### 4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على التنمية الاقتصادية في السلطنة. ولاختبار الفرضيات تم تجميع البيانات من خلال مواقع الانترنت الرسمية واحصاءات الاقتصاد السنوية لسلطنة عمان حيث تمثل سلسلة من الفترات السنوية من عام (2020 م) حتى عام (2023 م) وتم جمع البيانات بحسب المؤشرات التالية (معدلات النمو في الناتج المحلي - مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد- جذب الاستثمارات - مؤشرات التنافسية الدولية) كمؤشرات أساسية في الأداء الخاص بالاقتصاد العماني والتي توضح النمو السنوي.

#### المقاييس الإحصائية الوصفية:

##### 1. معدلات النمو في الناتج المحلي

يوضح الجدول رقم (4-11) أداء تطوير السياسات الحكومية في معدلات النمو في الناتج المحلي للاقتصاد العماني:

جدول (4-11): نسبة اسهام تطوير السياسات الحكومية في معدلات النمو في الناتج المحلي للاقتصاد العماني خلال الفترة (2020 م - 2023 م)

الربع	الاجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	التغيير السنوي
2020م	29187.163	-3.38%	-2.25%
2021م	33576.045	3.09%	6.47%
2022م	43042.421	4.31%	1.22%
2023م	41837.83	1.30%	-3.01%

معدل النمو السنوي النسبي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة. تستند المجاميع إلى سعر الدولار الأمريكي الثابت لعام 2010. الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على

المنتجات وطرح أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. يتم حسابه دون إجراء أي خصومات لاستهلاك الأصول المصنعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية.

• بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان لعام 2023 نسبة 1.30%، بانخفاض قدره 3.01% عن عام 2022.

• بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان لعام 2022 نسبة 4.31%، بزيادة قدرها 1.22% عن عام 2021.

• بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان لعام 2021 نسبة 3.09%، بزيادة قدرها 6.47% عن عام 2020.

• بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان لعام 2020 نسبة -3.38%، بانخفاض قدره 2.25% عن عام 2019.

## 2. مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد

الجدول رقم (4-12) مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد خلال الفترة (2020 م - 2023 م)

السنة	نسبة مساهمة القطاعات النفطية	نسبة مساهمة الغاز	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية
2020	46 %	22 %	32 %
2021	50 %	23 %	27 %
2022	53 %	24 %	23 %
2023	56 %	16 %	28 %

تبين من خلال نتائج الجدول (4 - 12) وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الاقتصاد، فقد بلغت بالمتوسط نحو 29 % بالمائة خلال الفترة (2020-2023)، أي ما زالت دون النسبة المستهدفة خلال سنوات الخطة الخمسية التي استهدفتها السلطنة (2022-2025) وبالبالغة

نحو 60 بالمائة؛ ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي وتمكينه من الوصول إلى المساهمة المستهدفة في إجمالي الاستثمارات.

#### 4- حجم الاستثمار المباشر

يوضح الجدول رقم (4-13) حجم الاستثمار المباشر في تطوير السياسات الحكومية:

جدول (4-13): حجم الاستثمارات المباشر في كافة المجالات خلال الفترة (2020م - 2023م)

النشاط		تدفقات		* 2023	2022	2021	2020	2019	(مليون ر.ع)
		* 2023	2022						
Oil and Gas Exploration	4,587.0	2,535.5	19,300.2	14,713.2	12,177.7	9,077.0	9,006.3	استخراج النفط والغاز	
Manufacturing	770.0	6.9	2,482.3	1,712.3	1,705.4	1,693.2	1,387.1	الصناعة التحويلية	
Financial Intermediation**	-378.0	216.8	1,487.1	1,865.1	1,648.3	1,577.9	1,450.5	الوساطة المالية**	
Real estate - Renting and Business activities	-28.4	71.6	1,033.8	1,062.2	990.6	645.1	647.0	الأنشطة العقارية والبيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	
Electricity and Water	-0.8	16.2	325.5	326.3	310.1	313.2	306.5	الكهرباء والمياه	
Transport - Storage and Communications	7.1	-134.8	288.1	281.0	415.8	439.7	65.9	النقل - التخزين والاتصالات	
Trade	-16.5	58.0	250.5	267.0	209.0	207.6	213.7	التجارة	
Hotels and Restaurants	-0.7	-2.4	114.6	115.3	117.7	122.8	124.2	الفنادق والمطاعم	
Construction	-3.8	-13.8	94.2	98.0	111.8	121.1	145.6	الإنشاءات	
Other	4.5	2.1	82.8	78.3	76.2	63.5	65.7	أخرى	
Total	4,940.4	2,756.1	25,459.1	20,518.7	17,762.6	14,261.1	13,412.5	المجموع	

\*Provisional

\*\*Financial Intermediation data Exclude Mutual Funds, Development banks and Pension Funds

\* ميداني

\*\* بيانات الوساطة المالية لا تشمل صناديق الاستثمار وبنوك التنمية وصناديق التقاعد

تبين من خلال نتائج الجدول (4-13) يتضح أن الاستثمار المباشر في تذبذب وتأرجح بين السنوات المختلفة في الفترة من (2020 - 2023).

المؤشرات التنافسية الدولية:

فقد استندت الدراسة بياناتها من خلال تقرير التنافسية العالمي ( Global Competitiveness Report ) بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Form) وهو مقياس لقدرة البلد على الاستغلال الأمثل لمواردها ومؤسساتها من أجل رفع مستوى الإنتاجية وزيادة كفاءة واقتصاد مرن للبلاد ويجعلها في وضع تنافسي متقدم.

الجدول (4-14) مؤشر التنافسية الدولية لسلطنة عمان.

السنة	2020	2021	2022	2023
حقوق الملكية	62.9	68.7	64.1	66.8
فعالية القضاء	67.4	66.3	68.1	68.1
نزاهة الحكومة	67.6	66.0	65.0	65.2
العبء الضريبي	93.1	97.7	95.2	93.8
الإنفاق الحكومي	38.0	39.2	40.1	43.2
الصحة المالية	11.8	12.2	11.9	13.2
حرية الأعمال	79.2	79.2	80.1	79.9
حرية العمالة	61.0	61.0	60.3	58.9
الحرية النقدية	87.1	85.8	86.1	88.3
حرية التجارة	74.2	73.6	78.2	79.3
حرية الاستثمار	63.5	65.0	66.8	68.5
الحرية المالية	62.1	60.0	61.2	62.1
الدرجة الكلية	63.99	64.56	64.76	65.61
الترتيب دولياً	71	71	71	71
الترتيب خليجياً	5	5	5	5

### تحليل الانحدار Regression Analysis

بالاعتماد على العلاقات السببية للمتغيرات البحثية وعند افتراض أحد نماذج التحليل الإحصائي طبقاً لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يوجد متغير تابع رئيسي هو تنمية الاقتصاد العماني وهو ينقسم إلى ثلاث متغيرات (معدلات النمو في الناتج المحلي - فرص العمل - جذب الاستثمار) ومتغير مستقل هو أداء تطوير السياسات الحكومية، ويفترض أن علاقة الانحدار تصلح لتفسير العلاقة السببية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis وهي معرفة إحصائياً بالمعادلة :

$$Y_i = \text{constant} + B_1X_{1i} + B_2X_{2i} + \dots + B_dX_{di} + e_i$$

$$i = 1, 2, \dots, n$$

حيث أن  $Y$  تمثل المتغير التابع، بينما  $X_d$  تمثل المتغيرات المستقلة وعددها  $d$  وال  $B_d$  تمثل حد الخطأ العشوائي وال  $n$  حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات)، وبناءً على ما سبق فإن علاقة الانحدار المتعدد للنماذج المقترحة تبعاً للمتغير التابع، حيث يتم استخدام تحليل السلاسل الزمنية من أجل التنبؤ بالتغيرات المستقبلية للمتغير بالاعتماد على سلوك هذا المتغير في الماضي، حيث يمكن أخذ التغيرات لهذا المتغير في فترات متساوية للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية لهذا المتغير، ولعل أغلب السلاسل الزمنية غير ساكنة، لذلك يتم أخذ فروق السلسلة بشكل متتالي من أجل تسكين السلسلة، كما سيتم اعتماد اللوحية الديناميكية في التحليل التجريبي لعدة أسباب منها يشير الانتظام التجريبي المشترك في البيانات إلى أن تنمية الاقت تتأثر ببعض المتغيرات الداخلية والخارجية، وتم تصميم لوحة (GMM) لنظام (Blundell & Bond, 1998) من خلال تضمين المتغير التابع بين الانحدار وتصحيح انحياز التجانس.

**الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية على تنمية الاقتصاد العُماني خلال الفترة من 2020 إلى 2023.

#### **الفرضيات الفرعية:**

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة

(2020-2023) على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة

(2020-2023) على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على مؤشرات التنافسية الدولية.

**تنص الفرضية الرئيسية:** على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على التنمية الاقتصادية في السلطنة ولاختبار صحة هذا الفرض تم الرجوع إلى نتائج معاملات الارتباط بتحليل الانحدار الهرمي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد الهرمي لتطوير السياسات الحكومية على تنمية الاقتصاد العُماني.

المتغير التابع			المتغير المفسرة
t	R <sup>2</sup> Δ	R <sup>2</sup>	
29.12	0.868	0.872	معدلات النمو في الناتج المحلي.
22.69	0.831	0.835	مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.
26.34	0.852	0.856	حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.
18.74	0.825	0.829	مؤشرات التنافسية الدولية.
138.42			FΔ
0.000			مستوى الدلالة

يتضح من الجدول (4-15) ما يلي أن معامل التحديد المعدل R<sup>2</sup> الخاص بمعدلات النمو في الناتج المحلي فسرت 87.2% من التباين في تطوير السياسات الحكومية، وبعد إدخال متغير التفاعل بين أبعاد التفاعل بين معدلات النمو في الناتج المحلي ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد

فسرت (83.5%) حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية فسرت (85.6%)، ومؤشرات التنافسية الدولية فسرت (82.9%) من التباين بما يدل على أن متغير التفاعل أسهم في تفسير نسبة إضافية من التباين في التنمية الاقتصادية.

- تعكس نتائج الجدول وجود اثر ذي دلالة إحصائية لمتغير معدلات النمو في الناتج المحلي على تطوير السياسات الحكومية حيث كانت قيمة  $F_{\Delta} = 138.42$  وبمستوى دلالة 0.000 وللمزيد من التحقق لصحة الفرضية الرئيسية تم استخدام نتائج تحليل الانحدار البسيط للناتج المحلي ومعدل تشغيل الايدي العاملة وجذب الاستثمارات كما يلي:

#### نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى:

نصت الفرضية الفرعية الأولى (H1) على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولاختبار صحة هذا الفرض تم الرجوع إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط.

جدول (4-16) العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي

بيان		تطوير السياسات الحكومية	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي
ارتباط بيرسون	تطوير السياسات الحكومية	1	0.746
	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي	0.746	1
مستوى الدلالة	تطوير السياسات الحكومية	-	0.000
	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي	0.000	-

يوضح الجدول السابق وجود تأثيراً موجبا ومعنوياً بلغ 0.746 عند مستوى دلالة 0.000 بين تطوير السياسات الحكومية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن قبول صحة الفرض الأول ولمعرفة تأثير هذه العلاقة من حيث أثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي نستعرض نتائج تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول التالي.

جدول رقم (4-17) أثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقلة	R	R2	F	مستوى الدلالة	$\beta$	B	S. E	قيمة t	مستوى الدلالة
ثابت الانحدار						44.8	263.2	13.46	0.000
تطوير السياسات الحكومية	0.746	0.556	142.33	0.000	0.881	39.49	2.99	22.9	0.000

تشير البيانات الوارد في الجدول أعلاه إلى صلاحية الانحدار للتنبؤ المتعلق باختبار الفرض الاول وهذا يشير إلى إنه يوجد أثر دال إحصائياً لتطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي F لاختبار تحليل التباين 632.17 والتي تعد مؤشراً على معنوية نموذج الانحدار للتنبؤ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.000 كما يتضح من البيانات الواردة بأن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.746 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطوير السياسات الحكومية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي. كما أن قيمة القدرة التفسيرية R2 بلغت 0.556 مما يشير إلى 55.6% من التباين في ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي يمكن تفسيره من خلال التباين في تطوير السياسات الحكومية.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول بأن قيمة معامل الانحدار تشير إلى أن قيمة  $\beta$  بلغت 0.881 ، وهذا يعني ان التغيير بمقدار وحدة واحدة في تطوير السياسات الحكومية يؤدي إلى تغيير في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقداره 0.88 كما يتضح بأن قيمة الإحصائي t المحسوبة بلغت 13.46 بمستوى دلالة مقداره (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؛ مما يشير إلى معنوية نموذج معامل الانحدار للتنبؤ بأثر تطوير السياسات الحكومية على ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لمجمل النتائج التي تم التوصل إليها فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

#### نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية (H2) بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، ولاختبار صحة هذا الفرض تم الرجوع إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط.

جدول رقم (4-18) العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد

بيان		تطوير السياسات الحكومية	مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد
ارتباط بيرسون	تطوير السياسات الحكومية	1	0.697
	مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد	0.697	1
مستوى الدلالة	تطوير السياسات الحكومية	-	0.000
	مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد	0.000	-

يوضح الجدول السابق وجود علاقة إيجابية معنوية بين تطوير السياسات الحكومية ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، وبذلك يتم قبول صحة الفرض الثاني ولمزيد من التحقق من تأثير تطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد نستعرض نتائج تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول التالي.

جدول رقم (4-19) أثر تطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد

المتغيرات المستقلة	R	R2	F	مستوى الدلالة	$\beta$	B	S. E	قيمة t	مستوى الدلالة
ثابت الانحدار						59.66	42.87	15.2	0.000
تطوير السياسات الحكومية	0.697	0.485	98.96	0.000	0.743	54.8	3.12	36.7	0.000

تشير البيانات الوارد في الجدول أعلاه إلى صلاحية الانحدار للتنبؤ المتعلق باختبار الفرض الثاني وهذا يشير إلى إنه يوجد أثر دال إحصائياً لتطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي F لاختبار تحليل التباين 98.96 والتي تعد مؤشراً على معنوية نموذج الانحدار للتنبؤ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.000 كما يتضح من البيانات الواردة بأن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.697 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطوير السياسات الحكومية مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، كما أن قيمة القدرة التفسيرية R2 بلغت 0.485 مما يشير إلى 48.5% من التباين في مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد يمكن تفسيره من خلال التباين في تطوير السياسات الحكومية.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول بأن قيمة معامل الانحدار تشير إلى أن قيمة  $\beta$  بلغت 0.743 ، وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في تطوير السياسات الحكومية يؤدي إلى تغير في معدلات

النمو في الناتج المحلي الاجمالي مقداره 0.743 كما يتضح بأن قيمة الإحصائي t المحسوبة بلغت 36.7 بمستوى دلالة مقداره (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؛ مما يشير إلى معنوية نموذج معامل الانحدار للتنبؤ بأثر تطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، ووفقاً لمجمل النتائج التي تم التوصل إليها فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأثر تطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.

#### نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة (H3) على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، ولاختبار صحة هذا الفرض تم الرجوع إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط.

جدول (4-20) العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية

بيان		تطوير السياسات الحكومية	حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية
ارتباط بيرسون	تطوير السياسات الحكومية	1	0.684
	حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية	0.684	1
مستوى الدلالة	تطوير السياسات الحكومية	-	0.000
	حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية	0.000	-

يوضح الجدول السابق وجود علاقة معنوية إيجابية بين تطوير السياسات الحكومية حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وبذلك يتم قبول صحة الفرض الثالث ولمزيد من التحقق من تأثير تطوير السياسات الحكومية على معدل حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية نتائج تحليل الانحدار البسيط كما في الجدول التالي.

جدول رقم (4-21) أثر تطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقلة	R	R2	F	مستوى الدلالة	$\beta$	B	S. E	قيمة t	مستوى الدلالة
ثابت الانحدار						372	122	19.7	0.000
تطوير السياسات الحكومية	0.841	0.707	74.9	0.000	0.598	61.3	24.8	42.98	0.000

تشير البيانات الوارد في الجدول أعلاه إلى صلاحية الانحدار للتنبؤ المتعلق باختبار الفرض الثالث وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر دال إحصائياً لتطوير السياسات الحكومية على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي F لاختبار تحليل التباين 74.9 والتي تعد مؤشراً على معنوية نموذج الانحدار للتنبؤ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.000 كما يتضح من البيانات الواردة بأن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.841 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطوير السياسات الحكومية حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن قيمة القدرة التفسيرية R2 بلغت 0.707 مما يشير إلى 70.7% من التباين في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية يمكن تفسيره من خلال التباين في تطوير السياسات الحكومية.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول بأن قيمة معامل الانحدار تشير إلى أن قيمة  $\beta$  بلغت 0.598 ، وهذا يعني ان التغير بمقدار وحدة واحدة في تطوير السياسات الحكومية يؤدي إلى تغير

في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي مقداره 0.598 كما يتضح بأن قيمة الإحصائي t المحسوبة بلغت 42.98 بمستوى دلالة مقداره (0.000) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) ؛ مما يشير إلى معنوية نموذج معامل الانحدار للتنبؤ بأثر تطوير السياسات الحكومية على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، ووفقاً لمجمل النتائج التي تم التوصل إليها فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأثر تطوير السياسات الحكومية على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

## الفصل الخامس

### عرض النتائج والتوصيات

#### مقدمة:

في هذا الفصل سيتم مناقشة وتفسير النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة والتي هدفت إلى معرفة دور تطوير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية، وتغطية أهم التوصيات التي تساعد بيان دور تطوير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية.

#### 5.1 مناقشة النتائج:

تبين للباحثة بعد إجراء اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach) أن معاملات الثبات مرتفعة بعد تطبيقها على (10%) عينة الدراسة، وقد تراوحت أبعاد المحور الأول (تطوير السياسات الحكومية) بين (0.872) و(0.901)، ومن هذه القيم يتضح أن المحور الأول من الاستبيان يتسم بدرجة عالية من الثبات تطمئن إليها نفس الباحثة في تطبيقها على عينة الدراسة، كما جاءت قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني من الاستبانة (دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات)، ومن هذه القيم يتضح أن الاستبيان يتسم بدرجة عالية من الثبات؛ حيث إن معاملات الثبات جاءت بقيم مرتفعة تراوحت بين (0.887) و(0.906)، كما اتضح أن المتوسط الحسابي لبُعد تطوير السياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات ككل (3.64) وبانحراف معياري (0.450) وبدرجة مرتفعة وهو أعلى من المتوسط المقبول (3)، وقد تراوحت مجالاتها ما بين (3.50 - 3.73) وهي تمثل درجة مرتفعة على مقياس ليكرت الخماسي.

أولاً الإحصاءات الوصفية لمحاوَر الدراسة مستوى تطوير السياسات الحكومية بأبعاده (السياسات المالية والنقدية، تنويع الاقتصاد، بيئة الأعمال والاستثمار) من وجهة نظر عينة الدراسة، لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات.

تبيّن أن المتوسط الحسابي لبُعد السياسات المالية والنقدية في الأمانة العامة لمجلس المناقصات ككل (3.62) بدرجة مرتفعة وهو أعلى من المتوسط المقبول (3)، وقد تراوحت مجالاتها ما بين (3.50 - 3.73)، حيث جاء الفقرة (نجحت الحكومة في تقليل عجز الموازنة العامة) في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.73) وبانحراف معياري (0.685)، بينما جاءت الفقرة (نجحت السياسات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم) في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.5) وبانحراف معياري (0.81).

تشير النتائج إلى أن السياسات المالية والنقدية التي تم تنفيذها في الأمانة العامة لمجلس المناقصات تحظى بتقييم إيجابي من قبل المستجيبين، كما أن هناك توافق عام على أن هذه السياسات كانت فعالة في تحقيق أهدافها الرئيسية، فعلى المستوى المالي يبدو أن الحكومة نجحت بشكل ملحوظ في تقليل عجز الموازنة العامة، مما يعكس التزامها بتحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، هذا النجاح يمكن أن يكون نتيجة لتطبيق إجراءات مثل زيادة الإيرادات الحكومية، تحسين كفاءة الإنفاق، أو إعادة هيكلة النفقات لتكون أكثر استدامة.

أما على الصعيد النقدي، فقد حققت السياسات النقدية بعض النجاح في السيطرة على معدلات التضخم، لكنه أقل قدرًا مقارنة بالإنجازات المالية، قد يكون ذلك بسبب تحديات اقتصادية خارجية أو داخلية، مثل تقلبات الأسعار العالمية أو ضغوط محلية على الأسواق، ومع ذلك فإن الجهود المبذولة في هذا المجال تُظهر تقدمًا ملحوظًا نحو تحقيق الاستقرار النقدي.

بشكل عام تعكس النتائج جهودًا حثيثة لتحقيق استقرار اقتصادي شامل، مع تركيز أكبر على تعزيز الكفاءة المالية والسيطرة على التحديات الاقتصادية. هذا يدل على وجود رؤية واضحة واستراتيجيات مدروسة لتحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وهو ما تشابه مع دراسة (الحسني، 2021).

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ المتوسط الحسابي لُبعد تنوع الاقتصاد في السياسات الحكومية كأحد أبعاد تطوير السياسات الحكومية (3.59) بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات بعد تنوع الاقتصاد في السياسات الحكومية كأحد أبعاد تطوير السياسات الحكومية ما بين (3.48 - 3.68)، وأن أعلى الفقرات كانت الفقرة (5) ونصها: " أرتفع الاستثمار في قطاع التعدين "، بمتوسط حسابي (3.68) بدرجة مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (4) ونصها: " تطورت كفاءة الخدمات اللوجستية والنقل "، بمتوسط حسابي (3.48).

تشير النتائج إلى أن السياسات الحكومية المتعلقة بتنوع الاقتصاد حظيت بتقييم إيجابي من قبل عينة الدراسة، حيث تم اعتبارها فعالة بشكل عام في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، هذا يعكس التزام الحكومة بتطوير قطاعات اقتصادية متعددة بهدف تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة، كما يتضح أن هناك تركيزًا واضحًا على تعزيز الاستثمار في قطاع التعدين، مما يدل على نجاح الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية لهذا القطاع. هذا النجاح يمكن أن يكون نتيجة لسياسات حكومية تشجع المستثمرين المحليين والأجانب، مثل تقديم حوافز أو تحسين البيئة التشريعية، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات اللوجستية والنقل، فقد أظهرت النتائج أن هناك مجالًا للتحسن، رغم وجود تطورات في هذا المجال إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المتوقع أو المطلوب، قد يكون ذلك بسبب تحديات مثل البنية التحتية القائمة، التكلفة

المرتفعة للخدمات، أو الحاجة إلى مزيد من التطوير في الكفاءة التشغيلية، ومع ذلك فإن هذه النتيجة تُبرز أهمية استمرار التركيز على تحسين هذا القطاع كجزء أساسي من عملية تنويع الاقتصاد.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الحكومة قد حققت تقدمًا ملحوظًا في تنويع الاقتصاد، مع تركيز أكبر على قطاعات مثل التعدين. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين قطاعات أخرى مثل الخدمات اللوجستية والنقل لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وهو ما تشابه مع بعض نتائج دراسة حمود (2020)، ودراسة الزعبي (2019)

وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي المعياري لبُعد بيئة الأعمال والاستثمار كأحد أبعاد محور تطوير السياسات الحكومية ككل (3.69) بدرجة موافقة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات بُعد سرعة تشجيع القطاع الخاص ومساعدة العميل ما بين (3.65-3.77)، كما تبين من الجدول أن أعلى الفقرات هي الفقرة (1) ونصها: "زادت الضمانات والحوافز الضريبية للاستثمار"، بمتوسط حسابي (3.77) ودرجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (1) كأدنى ترتيب في متوسط فقرات هذا البُعد ونصها: "تحسنت إجراءات تأسيس الشركات" بمتوسط (3.65) ودرجة مرتفعة.

تشير النتائج إلى أن بيئة الأعمال والاستثمار في إطار السياسات الحكومية قد حظيت بتقييم إيجابي مرتفع من قبل عينة الدراسة، هذا يعكس الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحسين البيئة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، على مستوى تشجيع القطاع الخاص ومساعدة العملاء، يبدو أن هناك تركيزًا كبيرًا على تقديم ضمانات وحوافز ضريبية للمستثمرين، حيث أظهرت النتائج أن هذه السياسات كانت الأكثر فاعلية بين جميع الجوانب المدروسة، يمكن تفسير ذلك بأن الحكومة تعمل على جذب الاستثمارات من خلال توفير حوافز مالية وإجراءات تسهيلية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويحفزهم على الدخول في السوق.

أما فيما يتعلق بإجراءات تأسيس الشركات، فقد تم تصنيفها كأقل المجالات تقدماً ضمن هذا البُعد، رغم أنها لا تزال تحظى بتقييم إيجابي، قد يكون ذلك بسبب وجود بعض التحديات أو التعقيدات في العمليات الإدارية المرتبطة بإنشاء الشركات، مثل الإجراءات القانونية أو الوقت اللازم لإتمامها، ومع ذلك، فإن التقييم الإيجابي يشير إلى وجود تحسن ملحوظ مقارنة بالماضي، لكنه يدعو إلى مزيد من التطوير لتوفير بيئات أكثر سهولة وشفافية للمستثمرين والراغبين في بدء أعمالهم.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الحكومة قد نجحت بشكل كبير في خلق بيئة استثمارية مشجعة من خلال تقديم الحوافز الضريبية والضمانات المالية، لكنها تحتاج إلى التركيز أكثر على تبسيط إجراءات تأسيس الشركات لجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية وكفاءة. هذا التوازن بين الحوافز والإصلاحات الإجرائية سيكون حاسماً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وهو ما تشابه مع بعض نتائج دراسة العجاتي، وآخرون (2020)

أظهرت النتائج للمتوسطات الحسابية لبُعد كفاءة وشفافية المناقصات كأحد أبعاد محور دور مجلس المناقصات أن الفقرات جاءت بدرجة تصنيف متفاوتة، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.55 - 3.77)، وتشير إلى وجود مستويات مرتفعة ومرتفعة جداً، وبلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (5) والتي نصت على " يتوفر في نظام المناقصات الدعم التقني اللازم " بمتوسط مقداره (3.77)، وانحراف معياري وقدره (0.453)، أما أقل متوسط حسابي فقد حصلت عليه الفقرة رقم (4) التي نصت على: " تتم عملية الترسية بموضوعية بعيداً عن الأهواء والميول والتحيزات " والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.55).

كما أشارت النتائج إلى أن كفاءة وشفافية نظام المناقصات في إطار دور مجلس المناقصات تم تقييمها بشكل إيجابي من قبل عينة الدراسة، حيث أظهرت المستويات المرتفعة جداً أو المرتفعة تبايناً بسيطاً بين مختلف الجوانب المدروسة، فعلى الرغم من هذا التباين، فإن النتيجة العامة تؤكد

وجود نظام مناقصات يتمتع بكفاءة عالية ويعمل على تعزيز الشفافية، كما حصلت الفقرة المتعلقة بتوفير نظام الدعم التقني على أعلى التقييمات، مما يعكس أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين العمليات وضمان سلاسة الإجراءات، هذا يدل على أن النظام الحالي يستفيد من الأدوات التقنية لتسهيل العمل وتقليل الأخطاء البشرية، مما يعزز من كفاءته بشكل عام.

أما فيما يتعلق بموضوعية عملية الترسية، فقد جاءت التقييمات أقل نسبيًا مقارنة بالجوانب الأخرى، هذا قد يشير إلى وجود بعض التحديات في ضمان تطبيق مبدأ الموضوعية بشكل كامل، رغم الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، قد تكون هذه التحديات مرتبطة بعدم اليقين حول مدى استبعاد الأهواء والميول الشخصية أو بسبب الحاجة إلى تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لضمان الشفافية الكاملة.

تشير النتائج إلا أن نظام المناقصات يُعتبر فعالًا وكفؤًا، مع وجود تركيز كبير على توفير البنية التحتية التقنية اللازمة لدعمه، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الثقة في موضوعية عملية الترسية من خلال تطبيق إجراءات أكثر صرامة لضمان الشفافية الكاملة والاستبعاد التام لأي شكل من أشكال التحيز، هذا التوازن بين الكفاءة التقنية والنزاهة الأخلاقية سيكون حاسمًا لتحسين أدائه واستدامة ثقة المستفيدين به، وهو ما تشابه مع بعض نتائج دراسة العجمي؛ والهاجري (2017).  
أنَّ المتوسط الحسابي لُبعد تشجيع القطاع الخاص كأحد أبعاد دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات (3.57) بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات بعد تشجيع القطاع الخاص ما بين (3.5 - 3.62)، وأن أعلى الفقرات كانت الفقرة (2) ونصها: " تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة "، بمتوسط حسابي (3.62) بدرجة مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (5) ونصها: " يساهم المجلس في تطوير قدرات المتناقصيين المحليين "، بمتوسط حسابي (3.5).

أشارت النتائج إلى أن دور الأمانة في تشجيع القطاع الخاص حظي بتقييم إيجابي مرتفع من قبل عينة الدراسة، مما يعكس نجاح المجلس في اتخاذ خطوات هامة لدعم وتعزيز مشاركة الشركات الخاصة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الرغم من التباين البسيط في التقييمات بين الفقرات المختلفة، إلا أن النتيجة العامة تؤكد أن السياسات المتبعة من قبل المجلس تُعتبر فعالة في تحقيق أهدافها. على سبيل المثال، حصلت الفقرة المتعلقة بـ"تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة" على أعلى التقييمات، مما يدل على أن المجلس نجح في توفير بيئة داعمة لهذه الفئة من الشركات، سواء من خلال تبسيط الإجراءات أو تقديم الحوافز التي تمكنها من المنافسة بشكل أكبر في سوق المناقصات.

أما بالنسبة للفقرة الأدنى تقييماً، والتي تتعلق بـ"مساهمة المجلس في تطوير قدرات المتناقصين المحليين"، فقد أظهرت أن هناك مجالاً للتحسن في هذا الجانب، قد يكون ذلك بسبب الحاجة إلى زيادة الجهود المبذولة لتطوير المهارات والكفاءات لدى المتناقصين المحليين، مثل تقديم برامج تدريبية متخصصة أو التعاون مع الجهات المعنية لرفع مستوى جاهزيتهم التنافسية.

بشكل عام تشير النتائج إلى أن الأمانة العامة لمجلس المناقصات يقوم بدور محوري في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحسين قدرات المتناقصين المحليين، مما سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للقطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، وهو ما تشابه مع دراسة عوض (2020)، ودراسة الحميدي (2020).

#### فرضيات الدراسة:

**الفرضية الرئيسية H01:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على التنمية الاقتصادية في السلطنة.

بناءً على الفرضية الرئيسية الأولى، تبين أن معامل التحديد المعدل R2 الخاص بمعدلات النمو في الناتج المحلي فسرت 87.2% من التباين في تطوير السياسات الحكومية، وبعد إدخال متغير التفاعل بين أبعاد التفاعل بين معدلات النمو في الناتج المحلي ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد فسرت (83.5%) حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية فسرت (85.6%)، ومؤشرات التنافسية الدولية فسرت (82.9%) من التباين بما يدل على أن متغير التفاعل أسهم في تفسير نسبة إضافية من التباين في التنمية الاقتصادية.

مما سبق يتضح أن التفاعل بين معدلات النمو في الناتج المحلي ومساهمة القطاعات غير النفطية أسهم بشكل ملحوظ في تفسير نسبة إضافية من التباين في مختلف الجوانب الاقتصادية، بما في ذلك تطوير السياسات الحكومية، حجم الاستثمارات، ومؤشرات التنافسية الدولية، هذا يدل على أهمية تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد وتعزيز التنوع الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، النتائج تُبرز أيضاً أن التركيز على القطاعات غير النفطية ليس فقط يقلل من الاعتماد على النفط، بل يعزز من جاذبية الاقتصاد وقدرته على المنافسة عالمياً.

- **الفرضية الفرعية H01.1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أشارت النتائج لوجود أثر دال إحصائياً لتطوير السياسات الحكومية على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي F لاختبار تحليل التباين 632.17 والتي تعد مؤشراً على معنوية نموذج الانحدار للتنبؤ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.000 كما يتضح من البيانات الواردة بأن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.746 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطوير السياسات الحكومية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن قيمة

القدرة التفسيرية R2 بلغت 0.556 مما يشير إلى 55.6% من التباين في ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي يمكن تفسيره من خلال التباين في تطوير السياسات الحكومية.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة بين تطوير السياسات الحكومية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني أن الجهود المبذولة لتحسين وتطوير السياسات الحكومية تؤدي إلى تعزيز الأداء الاقتصادي العام وتحفيز النمو، البيانات تؤكد أن تحسين السياسات الحكومية يساهم بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام، مما يعكس أهمية هذه السياسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. كما أن هناك مؤشرات واضحة على أن أي تقدم أو تحسن في السياسات الحكومية يؤدي إلى زيادة ملحوظة في معدلات النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك تُظهر النتائج أن العلاقة بين تطوير السياسات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي ليست صدفة، بل هي علاقة حقيقية ومعنوية، مما يدل على أن الحكومات يمكنها من خلال تحسين سياساتها أن تلعب دوراً رئيسياً في تحفيز الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، كما تؤكد النتائج أن تطوير السياسات الحكومية له تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي، مما يبرز أهمية استمرار الحكومات في تحديث وتحسين هذه السياسات لتعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وهو ما تشابه مع بعض نتائج دراسة الحميدي (2020)، ودراسة الحسني (2021).

▪ **الفرضية الفرعية H01.2:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد.

وبناءً على اختبار الفرضية الفرعية الثانية، تشير البيانات الوارد في الجدول أعلاه إلى صلاحية الانحدار للتنبؤ المتعلق باختبار الفرض الثاني وهذا يشير إلى إنه يوجد أثر دال إحصائياً

لتطوير السياسات الحكومية على مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي F لاختبار تحليل التباين 98.96 والتي تعد مؤشراً على معنوية نموذج الانحدار للتنبؤ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.000 كما يتضح من البيانات الواردة بأن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.697 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطوير السياسات الحكومية مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، كما أن قيمة القدرة التفسيرية R2 بلغت 0.485 مما يشير إلى 48.5% من التباين في مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد يمكن تفسيره من خلال التباين في تطوير السياسات الحكومية.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة بين تطوير السياسات الحكومية ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، هذه العلاقة تؤكد أن الجهود المبذولة لتحسين وتطوير السياسات الحكومية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، مما يساعد على تقليل الاعتماد على قطاع النفط وتنويع مصادر الدخل الوطني، كما تُظهر البيانات أن هناك تأثيراً إحصائياً معنوياً واضحاً لتطوير السياسات الحكومية على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية. هذا يعني أن أي تحسين أو تحديث السياسات يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في تعزيز أداء هذه القطاعات وتحفيزها للنمو والتوسع، تُبرز النتائج أن جزءاً كبيراً من التغيرات في مساهمة القطاعات غير النفطية يمكن ربطه بسياسات الحكومة ومدى فعاليتها، هذا يعكس أهمية تصميم سياسات موجهة نحو دعم وتشجيع هذه القطاعات، مثل تقديم الحوافز، تحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير البنية التحتية اللازمة لنموها.

تدل النتائج على أن تطوير السياسات الحكومية له تأثير إيجابي مباشر على تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. هذا يؤكد أهمية استمرار الحكومات في تحديث سياساتها لدعم

هذه القطاعات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما تشابه مع نتائج دراسة الزعبي (2019).

▪ **الفرضية الفرعية H01.3:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان خلال الفترة (2020-2023) على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

بناءً على اختبار الفرضية الفرعية الثالثة تبين وجود أثر دال إحصائياً لتطوير السياسات الحكومية على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ إذ بلغت قيمة الإحصائي F لاختبار تحليل التباين 74.9 والتي تعد مؤشراً على معنوية نموذج الانحدار للتنبؤ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.000 كما يتضح من البيانات الواردة بأن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.841 وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين تطوير السياسات الحكومية حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن قيمة القدرة التفسيرية R<sup>2</sup> بلغت 0.707 مما يشير إلى 70.7% من التباين في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية يمكن تفسيره من خلال التباين في تطوير السياسات الحكومية.

أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية ومؤثرة بين تطوير السياسات الحكومية وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، هذه العلاقة تؤكد أن السياسات الحكومية الفعالة تلعب دوراً حاسماً في جذب الاستثمارات وتعزيزها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كما أظهرت البيانات أن هناك تأثيراً إحصائياً معنوياً واضحاً لتطوير السياسات الحكومية على زيادة حجم الاستثمارات، هذا يعني أن أي تحسين أو تحديث السياسات يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في تعزيز بيئة الاستثمار وجاذبيتها للمستثمرين، علاوة على ذلك، تُبرز النتائج أن جزءاً كبيراً من التغيرات في حجم الاستثمارات يمكن ربطه بسياسات الحكومة ومدى فعاليتها. هذا يعكس أهمية اتخاذ خطوات

ملموسة مثل تبسيط الإجراءات، تقديم الحوافز الضريبية، تحسين البنية التحتية، وضمان الشفافية والعدالة في المعاملات، مما يجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية وثقة للمستثمرين.

كما تدل النتائج على أن تطوير السياسات الحكومية له تأثير إيجابي مباشر على زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، هذا يؤكد أهمية استمرار الحكومات في تصميم وتنفيذ سياسات داعمة للاستثمار لتعزيز الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الموارد المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهذه النتائج تشابهت مع بعض نتائج دراسة عبد الرحمن (2019)، ودراسة العبري (2019).

## 5.2 التوصيات والمقترحات

### 5.2.1 التوصيات:

- التركيز على تصميم سياسات اقتصادية شاملة ومستدامة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- العمل على تحديث السياسات بشكل مستمر بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات المحلية.
- التركيز على دعم وتشجيع القطاعات غير النفطية من خلال تقديم حوافز استثمارية وتحسين البنية التحتية اللازمة لهذه القطاعات.
- تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لتعزيز مساهمة القطاعات مثل الصناعة، السياحة، الزراعة، والخدمات في الاقتصاد الوطني.
- تعزيز بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء الشركات وجذب الاستثمارات الأجنبية.

- تقديم حزم حوافر موجهة للمستثمرين المحليين والأجانب لتشجيعهم على الدخول في السوق.
- تعزيز الشفافية والعدالة في المعاملات الاستثمارية لبناء الثقة لدى المستثمرين.
- التركيز على تحسين السياسات المالية والنقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو.
- العمل على تقليل عجز الموازنة العامة وتعزيز الإيرادات العامة من خلال سياسات فعالة.
- توفير بيئة داعمة للقطاع الخاص من خلال تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من المشاركة الفعالة في الاقتصاد.
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.
- تحسين كفاءة عمل المؤسسات الحكومية المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية.
- تبني أدوات تقنية حديثة لدعم عمليات التخطيط والإدارة الاقتصادية.
- إنشاء أنظمة لمتابعة ورصد الأداء الاقتصادي بشكل دوري لتقييم فعالية السياسات المتبعة.
- استخدام البيانات والتحليلات لتحديد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التطوير أو التعديل.
- بناء شراكات استراتيجية مع الدول والمؤسسات الدولية لتبادل الخبرات ودعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية واستثمارية متبادلة المنفعة.
- الاستثمار في التعليم والتدريب لرفع مستوى الكفاءات البشرية، مما يعزز قدرة الاقتصاد على المنافسة عالمياً.
- التركيز على تطوير المهارات المطلوبة في القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا والابتكار.
- العمل على تعزيز الشفافية في جميع العمليات الاقتصادية والمالية لبناء الثقة لدى المواطنين والمستثمرين.

## 5.2.2 المقترحات:

- دراسة تأثير السياسات الحكومية على تعزيز الابتكار ودعم الشركات الناشئة في القطاعات التكنولوجية.
- تحليل دور الحكومات في توفير بيئة داعمة لريادة الأعمال الرقمية.
- دراسة مدى فعالية الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب في جذب الاستثمارات المباشرة.
- مقارنة بين استراتيجيات الدول المختلفة في تقديم الحوافز الضريبية ونتائجها الاقتصادية.
- دراسة كيفية تأثير تنوع الاقتصاد (من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية) على استقرار النظام المالي والاقتصادي.
- تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالاعتماد الكبير على قطاع معين.
- دراسة تأثير الإجراءات البيروقراطية المعقدة على جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي.
- دراسة أثر برامج التدريب المهني على تحسين كفاءة العمالة المحلية.
- دراسة العلاقة بين مستويات الشفافية في المؤسسات الحكومية وثقة المستثمرين المحليين والأجانب.
- دراسة كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين) لتحسين كفاءة وشفافية نظام المناقصات الحكومية.
- دراسة مدى توافق السياسات الحكومية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs).
- دراسة مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها للنمو.
- استكشاف الحلول المناسبة لتجاوز التحديات التي تواجه هذه الشركات.
- دراسة تأثير زيادة الاستثمارات الأجنبية على معدلات البطالة وتوفير فرص العمل.

## خاتمة الدراسة

تناولت هذه الدراسة تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020-2023، مع التركيز على دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات. وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمس فصول رئيسية، كل منها يسلط الضوء على جانب مهم من جوانب الموضوع.

في الفصل الأول، تم تحديد إشكالية الدراسة وأهميتها، حيث تم توضيح الحاجة الملحة لتقييم فعالية السياسات الحكومية في تحقيق الأهداف التنموية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهتها السلطنة. كما تم تحديد أسئلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، مما وضع إطاراً واضحاً للبحث.

أما الفصل الثاني، فقد قدم إطاراً نظرياً شاملاً للدراسة، حيث تم استعراض مفهوم السياسات الحكومية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تم التطرق إلى نظريات التنمية الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على النظريات التجريبية والمنهجية. هذا الفصل أبرز أيضاً دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تنفيذ السياسات الحكومية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وفي الفصل الثالث، تم توضيح منهجية الدراسة وإجراءاتها، حيث تم تحديد المنهج المستخدم ومجتمع الدراسة وعينتها. كما تم شرح أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

بالنسبة للفصل الرابع، تم عرض نتائج الدراسة بعد عمل التحليلات الأولية ومعرفة خصائص عينة الدراسة وعمل الإحصاءات الوصفية ومن أهم ما تطرق إليه الفصل الرابع نتائج إختبار فرضيات الدراسة.

وأخر فصل في هذه الدراسة الفصل الخامس الذي تطرق إلى مناقشة النتائج والتوصيات والمقترحات.

من خلال هذه الفصول، تم تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لموضوع الدراسة مما يسمح بفهم أعمق لتأثير السياسات الحكومية على التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان. كما تم تسليط الضوء على أهمية التطوير المستمر لهذه السياسات لمواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

- 1- التقرير السنوي، البنك المركزي العماني، مسقط 2020.
- 2- التقرير السنوي لمجلس المناقصات، مسقط 2022.
- 3- التقرير السنوي لمجلس المناقصات، مسقط 2023.
- 4- تقرير المركز الوطني للإحصاء، (2023).
- 5- بن عمر، سفيان. (2018). دور السياسات الحكومية في تنويع الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15(2)
- 6- بوريش، رياض. (2015). السياسات العامة من منظور حكومي، مجلة الحوار المتوسطي، 2(4).
- 7- البوسعيدي، حمد بن علي. (2020). السياسات الحكومية في ضوء رؤية عُمان 2040، جامعة السلطان قابوس.
- 8- تقرير رؤية عُمان 2040، وزارة الإعلام مسقط، 2022م.
- 9- جيمس أندرسون، ترجمة د. عامر الكبيسي (2018). السياسات العامة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 10- الحسني، أحمد. (2021). دور السياسات الحكومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان. مجلة الدراسات الاقتصادية، 15(2)
- 11- الحسين، أحمد مصطفى (2020). مدخل إلى تحليل السياسات العامة. الأردن-عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

- 12- حشاني، علي. (2022). دور مراكز الفكر الحكومية في صنع السياسات العامة: الجزائر، المعهد الوطني للإدارة العامة.
- 13- حمود، محمود علي. (2020). دور السياسات العامة في تحقيق التنمية، مجلة العلوم السياسية، 2(5)
- 14- الحميدي، خالد. (2020). تطوير السياسات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، 32(2)
- 15- الزعبي، علي فلاح. (2019). أثر السياسات الحكومية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 15(2)
- 16- شيخ ديب، صلاح زاهر، بسام (2020). الإدارة العامة. جامعة تشرين مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
- 17- شيراز، أحمد محمد. (2015). مناهج البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مكتبة الجامعة الحديثة.
- 18- صقر، احمد صقر. (2009). التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للطباعة والنشر، الكويت.
- 19- عبد الرحمن، محمد. (2019). أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 27(3)، 1-22.
- 20- العبري، سالم. (2019). تقييم فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في سلطنة عُمان. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 7(1)
- 21- العجاتي، محمد وآخرون (2020). صنع السياسات العامة وتحليلها والتأثير فيها. لبنان: منتدى البدائل العربي للدراسات.

- 22- العجمي، فهد، والهاجري، محمد. (2017). تأثير السياسات الحكومية على بيئة الأعمال في دولة الكويت. المجلة العربية للإدارة، 37(4).
- 23- عطوان، سمير، مطر، عبدالله، يوسف خليل، محمد. (2018). مناهج البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية. دار الأفق العربي للنشر.
- 24- عوض، محمد فرغلي. (2020). تطوير السياسات الحكومية في مواجهة التحديات الاقتصادية، مجلة جامعة المنوفية، 16(3)
- 25- القرشي، مدحت. (2012)، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات، دار الكتب العلمية.
- 26- المشهداني، محمود خالد. (2017). مناهج البحث العلمي: أساسيات وتقنيات، دار المعرفة للنشر والتوزيع.
- 27- مقبل، عواطف سليمان. (2018). دور الحكومة في تحقيق التنمية الإقتصادية، المجلة المصرية لعلوم المعلومات.
- 28- المقداد، محمد أحمد حسن. (2010). السياسات الحكومية وتنمية قطاع التعليم العالي، المؤتمر العربي الثالث - الجامعات العربية: التحديات والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ.

- 1- Lee, K. Y. (2010). From Third World to First: The Singapore Story: 1965–2000. HarperCollins Publishers.
- 2- Tan, K. S., Cheng, C. S., & Tan, K. G. (2015). Singapore's economic growth model: Too much or too little? The Singapore Economic Review, 60(3), 1550032 .
- 3- Krebs, T., Scheffel, M., & Baranova, Y. (2019). The Hartz reforms and the German labor market: A macroeconomic evaluation. Journal of Economic Dynamics and Control, 105, 103758.
- 4- Hla Myint, and Anne O. Krueger (25-3-2011), "Economic development" ،britannica, Retrieved 2-1-2017.
- 5- Oman Observer, (2024)
- 6- Osinubi, T. S. (2021). Impact of government policies on economic growth in Nigeria. Journal of Economics and Sustainable Development, 12(6),
- 7- Nguyen, T. T., Nguyen, T. T. H., & Nguyen, T. L. (2020). Government policies and macroeconomic performance in Vietnam. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(8),

- 8- Ketabforoush, A., Heidari, H., & Janani, H. (2019). The impact of government policies on economic diversification in Iran. *Iranian Economic Review*, 23(4)
- 9- Vu, T. T. A. (2017). Government policies and structural transformation in the Vietnamese economy. *Journal of Economic Development*, 42(3)
- 10- Card, D., Kluve, J., & Weber, A. (2018). What works? A meta-analysis of recent active labour market program evaluations. *Journal of the European Economic Association*, 16(3), 894-931
- 11- Chezy, Ofir, Donald S. Lehmann, Scott Sanderude (2020). *Brand-Driven Growth*. World Scientific Publishing.
- 12- Bryan, J. L. (2013). The impact of government policy on economic growth. In *Management Faculty Publications (Paper 23)*. Bridgewater State University. Available at:  
[http://vc.bridgew.edu/management\\_fac/23](http://vc.bridgew.edu/management_fac/23)

#### مواقع الأنترنت:

- 1- <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/822871>
- 2- <https://www.fm.gov.om/about-oman-ar/stat>

## قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): قائمة المحكمين

م	الأسم	التخصص	مقر العمل
1	دكتور / صلاح لطفي	التممية الدولية	الأكاديمية السلطانية للإدارة
2	دكتورة / سامية عوض عبدالله	الأداء المؤسسي	الأكاديمية السلطانية للإدارة
3	الدكتورة / فاطمة الزدجالية	التغير التنظيمي وتطوير تحديات الحكومية	الأكاديمية السلطانية للإدارة
4	دكتور / محمد بطور	التسويق	جامعة الشرقية

ملحق رقم (2): رسالة تحكيم الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور/

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

بالنظر لما تتمعنون به من خبرات متراكمه علمياً وعملياً يشرفني أن أضع بين أيديكم الإستبانة الخاصة بالجانب التطبيقي في إطار تحضيرى لمتطلبات رسالة الماجستير والتي جاءت دراستها بعنوان: " تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020- 2023 "

راجيبين منكم بالكرم لتحكيم هذه الاستبانة من حيث الآتي:

1- وضوح العبارة أو عدم وضوحها، وضع إشارة ( ✓ ) في الحقل المناسب من وجهة نظركم.

2- مدى ارتباط العبارة وعلاقتها بدور تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2020- 2023. (يوضع تقييم من 1 حتى

(10

3- تعديل العبارة إن احتاج الأمر لذلك.

ممتنه ومقدرة تعاونكم مع خالص الشكر والتقدير

الباحثة: شمساء بنت سعيد البلوشية

الدكتور: هائل طشطوش

ملحق رقم (3): الإستبانة قبل التحكيم

بيانات المحكم			
	الاسم		الدرجة العلمية
	التخصص		جهة العمل

البيانات الأولية	
النوع	<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى
الخبرة الوظيفية	<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/> (5-10) سنوات <input type="checkbox"/> أكثر من (10) سنوات
المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه

يُرجى قراءة كل عبارة ووضع إشارة ( ✓ ) في الحقل المناسب من وجهة نظركم:

رأي المحكم				القسم الثاني: تطوير السياسات الحكومية
تعديل العبارة	أهمية العبارة	وضوح العبارة		
	درجة الأهمية من 1- 10	غير واضحة	واضحة	
<b>المحور الأول: السياسات المالية والنقدية</b>				
				1. ساهمت السياسات المالية في تحقيق التوازن المالي للدولة
				2. نجحت السياسات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم
				3. أدت السياسات المالية إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي
				4. ساهمت السياسات النقدية في استقرار سعر صرف الريال العماني
				5. نجحت الحكومة في تقليل عجز الموازنة العامة
<b>المحور الثاني: تنويع الاقتصاد</b>				
				6. زادت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي
				7. تحسنت إنتاجية القطاع الصناعي
				8. نما قطاع السياحة بشكل ملحوظ
				9. تطورت الخدمات اللوجستية والنقل
				10. زاد الاستثمار في قطاع التعدين
<b>المحور الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار</b>				
				11. تحسنت إجراءات تأسيس الشركات
				12. زادت التسهيلات المقدمة للمستثمرين
				13. تطورت التشريعات المنظمة للاستثمار
				14. تحسنت خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة
				15. زادت الحوافز الضريبية للاستثمار

رأي المحكم				القسم الثالث: دور مجلس المناقصات
تعديل العبارة	أهمية العبارة	وضوح العبارة		
	درجة الأهمية من 1- 10	غير واضحة	واضحة	
				<b>المحور الأول: كفاءة وشفافية المناقصات</b>
				1. تتسم إجراءات طرح المناقصات بالشفافية
				2. تتوفر معايير واضحة لتقييم العطاءات
				3. الإعلان عن المناقصات بشكل واسع
				4. تتم عملية الترسية بموضوعية
				5. يوجد نظام فعال للتنظلمات والشكاوى
				<b>المحور الثاني: تشجيع القطاع الخاص</b>
				6. تشجيع مشاركة الشركات المحلية
				7. تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة
				8. تتوفر فرص متكافئة للمنافسة
				9. تتناسب شروط المناقصات مع قدرات القطاع الخاص
				10. يساهم المجلس في تطوير قدرات المقاولين المحليين

ملحق رقم (4): الإستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي /أختي المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الإستبانة التي تعد ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير بعنوان

تأثير تطوير السياسات الحكومية في سلطنة عُمان على التنمية الاقتصادية  
خلال الفترة (2020-2023)

(دراسة تحليلية على الأمانة العامة لمجلس المناقصات)

لا توجد هناك إجابات صحيحة أو خاطئة، حيث يتم التعامل مع إجاباتكم على هذا الإستبيان لأغراض علمية فقط، وسيتم تحليل النتائج التي ستساهم في بحثي الأكاديمي بشكل كبير.

ممتنّه ومقدرة تعاونكم مع خالص الشكر والتقدير

البيانات الأولية	
النوع	<input type="checkbox"/> ذكر <input type="checkbox"/> أنثى
المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> بكالوريوس <input type="checkbox"/> ماجستير <input type="checkbox"/> دكتوراه
الخبرة الوظيفية	<input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/> (5-10) سنوات <input type="checkbox"/> أكثر من (10) سنوات

يُرجى قراءة كل عبارة ووضع إشارة ( ✓ ) في الحقل المناسب من وجهة نظركم:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	القسم الثاني: تطوير السياسات الحكومية
<b>المحور الأول: السياسات المالية والنقدية</b>					
					16. ساهمت السياسات المالية في تحقيق التوازن المالي للدولة
					17. نجحت السياسات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم
					18. أدت السياسات المالية إلى تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي
					19. ساهمت السياسات النقدية في استقرار سعر صرف الريال العماني
					20. نجحت الحكومة في تقليل عجز الموازنة العامة
<b>المحور الثاني: تنويع الاقتصاد</b>					
					21. زادت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي
					22. تحسنت إنتاجية القطاع الصناعي
					23. نما قطاع السياحة بشكل ملحوظ
					24. تطورت الخدمات اللوجستية والنقل
					25. زاد الاستثمار في قطاع التعدين
<b>المحور الثالث: بيئة الأعمال والاستثمار</b>					
					26. تحسنت إجراءات تأسيس الشركات
					27. زادت التسهيلات المقدمة للمستثمرين
					28. تطورت التشريعات المنظمة للاستثمار
					29. تحسنت خدمات الدعم للمشاريع الصغيرة
					30. زادت الحوافز الضريبية للاستثمار

القسم الثالث: دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات					
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
<b>المحور الأول: كفاءة وشفافية المناقصات</b>					
					11. تتسم إجراءات طرح المناقصات بالشفافية
					12. تتوفر معايير واضحة لتقييم العطاءات
					13. الإعلان عن المناقصات بشكل واسع
					14. تتم عملية الترسية بموضوعية
					15. يوجد نظام فعال للتظلمات والشكاوى
<b>المحور الثاني: تشجيع القطاع الخاص</b>					
					16. تشجيع مشاركة الشركات المحلية
					17. تقديم تسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة
					18. تتوفر فرص متكافئة للمنافسة
					19. تتناسب شروط المناقصات مع قدرات القطاع الخاص
					20. يساهم المجلس في تطوير قدرات المقاولين المحليين